مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٥٣ الاستئناف ١**

الجمعة، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كونجول	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيد نافاريتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد الدون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية.

02-21932 (A)
0221932

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد عليموف (طاجيكستان) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت أيضا رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/81 ونصها:

”يشرفني أن أطلب أن يدعو المجلس، وفقا لممارسته السابقة، مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة للاشتراك في اجتماع مجلس الأمن، الذي سيعقد اليوم، الجمعة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية“.

وأعتزم بموافق المجلس دعوة مراقب فلسطين الدائم إلى الاشتراك في المناقشة الحالية، وفقا للنظام الداخلي والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أدعو جميع الأعضاء مرة أخرى إلى توخي الإيجاز، لأنه لا تزال لدينا قائمة طويلة بالمتكلمين الذين لم يدلوا ببياناتهم بعد.

المتكلم التالي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة حول أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب وعلى السماح لحكومة بلادي بأن تعرض وجهات نظرها بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الواضحة لجميعنا. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير اليابان للسفير نافاريتي، ممثل المكسيك، لجهوده الممتازة في المجلس. ونفهم أن هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن هي الجلسة الأخيرة التي يحضرها.

وأود أيضا أن أشكر السيد جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية المفيدة وكذلك على الأسلوب الممتاز الذي اتبعه هو وغيره من أعضاء هيئة المكتب في إدارة أعمال اللجنة. وفضلا عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن دعم حكومة بلادي الكامل لبرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة الـ ٩٠ يوما الثانية، الذي تم توزيعه بوصفه الوثيقة S/2002/67 من وثائق مجلس الأمن.

وتوافق اليابان على كثير من النقاط التي أثارها المتكلمون السابقون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان، بوصفها عضوا في مجموعة الثمانية، تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به السفير هاينبكر، ممثل كندا، التي ترأس مجموعة الثمانية في الوقت الحالي، ويصف في البيان الأنشطة التي تضطلع بها المجموعة لمكافحة الإرهاب. ولكنني أود أيضا أن

أتناول بإيجاز بعض جوانب أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب التي تعلق عليها اليابان أهمية خاصة.

ولن أكرر موقف اليابان الأساسي ولن أصف التدابير المعينة التي تتخذها لمكافحة الإرهاب، إذ جرى عرضها في مختلف المناسبات، بما فيها جلسات المجلس. وأرجو من الوفود التي تهتم بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا أن تطلع على تقريرنا المقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي سينشر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن في حينه.

إن مكافحة الإرهاب لن تنجح ما لم نرتق بالقدرة العامة للمجتمع الدولي على الاستجابة للإرهاب وقمعه. وبالتالي، هناك أهمية قصوى للتعاون الدولي لمساعدة البلدان المستعدة لتحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب ولكنها غير قادرة على ذلك. ومن الإحاطات الإعلامية العديدة التي أدلى بها السير جيريمي غرينستوك، بما فيها الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها اليوم، نفهم أن للجنة مكافحة الإرهاب نفس وجهة النظر هذه.

وتأمل اليابان أن تضطلع بدور فعال في هذه الجهود التعاونية. وكما يرد تفصيلا في تقرير اليابان إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لها برامج ثابتة للمساعدة الثنائية، بما فيها برامج التدريب في مجال مكافحة الإرهاب. واليابان ملتزمة بمضاعفة عدد المشاركين في هذه البرامج هذا العام. وحكومة بلادي على استعداد للنظر في تقديم المزيد من المساعدة إذا نشأت الحاجة إلى المساعدة بمختلف أشكالها أثناء تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولأنشطة خبراء لجنة مكافحة الإرهاب أهمية جوهرية بالنسبة لضمان التنفيذ السلس للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحكومة اليابان تتطلع إلى العمل مع الخبراء الستة الذين سبق تعيينهم، وتثق بأنه إذا عُين مرشحها، السيد توشيهيكو تاناكا، خبيرا في لجنة مكافحة الإرهاب، فسيسهم إسهاما قيما في أعمال اللجنة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول الحالة في أفغانستان. فرغم أنه لا يمكن بأي حال تحويل مكافحة الإرهاب إلى قضية أفغانستان وحدها، فإن العنصر الهام في ذلك الكفاح هو أن نضمن ألا تستخدم أفغانستان مطلقا بعد الآن كمأوى آمن للإرهابيين الدوليين.

ويراودنا الأمل بقوة في أن يكون المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في إعادة تعمير أفغانستان، الذي ستستضيفه اليابان في طوكيو في الأسبوع المقبل بمشاركة نشطة من البلدان والمنظمات الدولية المعنية، خطوة هامة نحو إنجاز هذا الهدف من خلال ضمان مستقبل يسوده الاستقرار والرخاء في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أعود إلى هذه الطاولة من جديد، وما أعظم سعادتي، يا سيدي الرئيس، إذ أراكم في مقعد الرئاسة. وأنا أقول ذلك بقدر من الاعتزاز، الذي يشاركني فيه جميع أصدقائكم، نظرا للأسلوب الرائع الذي توجهون به أعمال المجلس في هذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني الصادق لكم وللآخرين على إشادتكم الحارة بنا نحن الأعضاء الخمسة الذين غادروا المجلس مؤخرا جدا، ومنهم بنغلاديش – أو الخمسة المغادرون، الذين دعاهم الأمين العام مؤخرا أيضا بالخمسة ذوي الخبرة.

وقد أشرف السير جيريمي غرينستوك على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) باقتدار شديد. وهو يستحق منا الثناء. ولا بد من التنويه الخاص بمساعيه الرامية إلى إبقاء العالم على علم بجهود اللجنة.

وفي رأينا أنه لا مجال للشعور بالرضا. فالقضاء على مخاطر الإرهاب عملية طويلة الأجل. وعلينا أن نظل في حالة تيقظ دائمة. إن حرمان الإرهابيين من الوسائل، بل ومبرر الوجود، يفرض علينا أن نركز الانتباه لا على أماكن تفريخ الإرهاب فحسب، وإنما أيضا على الأسباب التي تؤدي إلى تفريخه، وأن تعالج لا آثار الإرهاب وحدها وإنما أسبابه أيضا؛ وهو ببساطة أمر منطقي. ومع ذلك، فليس أمامنا الآن سوى الحتمية التي لا مناص منها، وهي تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على نحو فعال، وبرمته، على المستوى الفردي، وعلى المستوى الوطني، وبصورة جماعية، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. وإننا نؤيد، في هذا الصدد، جهود السفير غرينستوك الرامية إلى الإبقاء على الولاية المحكمة للجنة مكافحة الإرهاب لأن هذه الدقة هي التي تضفي الفعالية على المهمة التي تضطلع بها.

وقد أبقينا لجنة مكافحة الإرهاب على علم بما تتخذه بنغلاديش من إجراءات في هذا الخصوص. ولن أعدد تلك الإجراءات من جديد، وإنما سأشير إلى بضع نقاط فحسب. لقد أبلغت المصارف في بنغلاديش بعدم وجود حسابات أو تعاملات من أي منظمة إرهابية. وجميع تخومنا ومناطقنا الحدودية قد وضعت في حالة استنفار عالية لرصد تحركات وأنشطة المنظمات الإرهابية أو السرية. وقد زيدت حالة اليقظة في الداخل. وحتى الآن لم تكتشف مثل هذه الأنشطة أو التحركات، بما في ذلك أي تحركات أو أنشطة لها صلات دولية. واتخذت تدابير أمنية خاصة لحماية مواقع أعضاء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

وعلى الصعيد العالمي، فإن بنغلاديش دولة طرف في ثلاث من اتفاقيات للأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب، علاوة على أنها على الصعيد الإقليمي، طرف في اتفاقية إقليمية لقمع الإرهاب تابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وحكومتنا بصدد إجراء دراسة لبقية الصكوك الدولية بغرض التصديق عليها أو الانضمام إليها. وأنشأت بنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب، بالفعل محورا وطنيا لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإرهابية مع بلدان جنوب آسيا.

وقد أحطنا علما بتعليقات السير جيريمي قبل أن نتوجه للغداء اليوم بشأن المساهمة الإيجابية في ممارسة الضغوط في إطار المنطقة.

واتخذنا هذه الإجراءات الآنفة الذكر على الرغم من القيود الكثيرة المتنوعة التي نواجهها والمعروفة جيدا. فنحن بحاجة إلى دعم تقني في مجال تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب وإنجاز أهداف القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة شكل الدعم لتحديث الرقابة على الحدود وإجراءات الهجرة، والآليات المصرفية، واستخدام الحاسوب وتدريب الموظفين على الخدمات ذات الصلة. ولقد استمعنا توا إلى قرار اليابان المساهمة في بعض هذه الجوانب. ونشكر الوفد الياباني على مضمون ذلك الإعلان، كما نشكر اليابان لاستضافة مؤتمر طوكيو المعني بالمساعدة على إعادة تعمير أفغانستان.

وترى بنغلاديش أيضا أن تبادل المعلومات وتنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي سيسهمان إسهاما فعالا في مكافحة الإرهاب. والأهم من كل ذلك أن بنغلاديش تعلق أهمية كبيرة على طبيعة نظام الحكم كوسيلة لتحطيم الإرهاب. ويعكف بلدي الذي يعيش فيه ١٣٠ مليون نسمة والناشط ديمقراطيا على إنجاز مهمتي تخفيف حدة الفقر،

والمساواة بين الجنسين، بدافع من الإيمان بقيم ومؤسسات حقوق الإنسان؛ وفي رأينا أن هذه الأدوات هي الأدوات الحقيقية التي يمكن بواسطتها مكافحة الإرهاب.

وقد حذرت منظمة ''هيومان رايتس ووتش'' في تقريرها الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير، من أن حملة مكافحة الإرهاب تشجع الهجمات الانتهازية على الحريات المدنية في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لنا أن ننكر أن إلحاق الهزيمة بالطبيعة اللاخلافية للإرهاب يتطلب إقامة أساس متين لمعايير وأعراف حقوق الإنسان الدولية.

وقد عبرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، عن قلقها أيضا إزاء استخدام إجراءات مكافحة الإرهاب التي يقتضيها الواجب الدولي في قمع التعبير المشروع عن الإحساس بالظلم. ولا بد أن تحذيراتها تستند إلى حقائق موضوعية. وهذه حقيقة. وينبغي أن ينظر إلى هذه الشواغل بجدية.

وشهدنا في الأيام الأخيرة صراعا طويل الأمد غير محتدم يمكن أن يهدد بزعزعة استقرار السلم الإقليمي بل والأمن الدولي. ونحن بحاجة أيضا إلى معالجة مثل هذه الصراعات. وقد اعتبر المحللون ذات يوم أن أفغانستان هي قنبلة موقوتة. ولم نعر هذا التحليل اهتماما يذكر. فلنتعلم من التجربة.

وختاما، اسمحوا لي أن أذكر بما قاله الأمين العام كوفي عنان مؤخرا:

> ''إن الأمم المتحدة يمكن أن توفر المحفل اللازم لبناء تحالف عالمي يمكنه ضمان شرعية مواجهة الإرهاب في المدى البعيد''.

ولا يشمل هذا التحالف، المعنى العسكري وحده، على الرغم من أنه كذلك، وإنما هو تحالف للقيم والأفكار ولمقاومة الجنون والعنف.

فلنواصل الحفاظ على هذه الروح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر مجلس الأمن، من خلالكم يا سيدي الرئيس، على إتاحة فرصة المشاركة في مناقشة واحدة من أهم المشاكل وأكثرها حدة في عصرنا. وفي اعتقادنا أن الوقت الملائم اختير لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فقد قدمت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها جمهورية بيلاروس، بالفعل تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب، عملا بالفقرة ٦ من ذلك القرار. وتتابع بيلاروس باهتمام وعن كثب العمل الحالي الذي تضطلع به اللجنة، وهي تشعر بالامتنان لرئيسها السير جيريمي غرينستوك، على ما يقوم به من أنشطة وما يبذله من جهود للاضطلاع بأعمال اللجنة بروح التعاون والحوار مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

إن التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو أحد مجالات الأولوية للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ويدل تقديمنا لتقريرنا الوطني في الوقت المحدد، بموجب الفقرة ٦ من القرار، على موقفنا من أعمال اللجنة. وتقريرنا هو نتاج للعمل المكثف الذي قامت به مختلف الوزارات والإدارات في جمهورية بيلاروس. وهو يتضمن استعراضا للجهود التي بذلتها بيلاروس للوفاء بمتطلبات قرار مجلس الأمن على المستوى الوطني، بالإضافة إلى معلومات بشأن حالة التشريع الوطني لمكافحة الإرهاب.

فالتقرير يبين بجلاء أن رئيس وحكومة الجمهورية يبذلان جهودا جادة وشاملة من أجل التنفيذ السليم لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مجلس أمن الجمهورية عقد في تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا برئاسة رئيس دولتنا واعتمد مرسوما وخطة عمل يتضمنان تدابير إضافية لمحاربة الإرهاب روعيت فيها أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ثم إن البرلمان اعتمد في ١١ كانون الأول/ديسمبر الماضي قانونا في هذا الصدد بقصد تعزيز التشريع الوطني للجمهورية في مجال مكافحة الإرهاب.

ونحن نرى أن تقديم تقارير وطنية إلى اللجنة أمر مهم من ناحيتين. فهو أولا ييسر وضع نظام للرصد الفعال لتنفيذ الدول الأعضاء لمتطلبات القرار: وثانيا، سوف يتيح إجراء تحليل للتقارير وضع نموذج عالمي لنظام قانوني لمكافحة الإرهاب في جميع الدول.

وفي هذا السياق يمثل إجراء استعراض جاد وشامل للتقارير الوطنية المقدمة من خبراء مستقلين ذوي مؤهلات عالية أمرا بالغ الأهمية. وترى جمهورية بيلاروس أن قيمة وقوة استنتاجات اللجنة بشأن التقارير ستتعززان كثيرا إذا عين هؤلاء الخبراء الذين سيكون لهم دور أساسي في الاستعراض، بطريقة تكفل التمثيل الجغرافي العادل وتمثيل نُظم العالم القانونية. ونرجو أن تنال هذه المبادئ اهتماما أكبر في تعيينات الخبراء اللاحقة.

ونود أن نعلن أيضا دعمنا لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء عن طريق تقديم المساعدة التقنية وغيرها، في مجال إقامة هياكل وطنية أساسية لمكافحة الإرهاب. وترحب بيلاروس في هذا السياق بالتوصيات المقدمة إلى المجلس، والتي وردت في الإعلان المتعلق بالجهود الدولية المبذولة للقضاء على الإرهاب والتي اعتمدت في قرار مجلس الأمن ١٣٧٧ (٢٠٠١).

ودولتنا التي تقع في مفترق طرق النقل الدولية والأوروبية الرئيسية، وعلى الحدود بين الأجزاء الشرقية والغربية من المنطقة الأوروبية - الآسيوية القارية، تولي أهمية خاصة لضرورة كفالة الرقابة الصارمة على الحدود، كي تمنع العبور غير الشرعي للأسلحة والذخائر، وتمنع الهجرة غير المشروعة وتهريب المخدرات وسائر الأنشطة المتصلة بالإرهاب.

وتبذل سلطات الحدود والجمارك بالجمهورية كل جهد في استطاعتها لإعمال نظام سليم لمراقبة الحدود والجمارك. غير أن مشاكلنا الاقتصادية - التي تميز بلدا يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية - تجعلنا عاجزين عن توفير المعدات التقنية الضرورية لنقاط عبور حدودنا ولوحدات الخدمات والجمارك الحدودية. وهذا يعوق اعتماد المزيد من التدابير الملموسة لمكافحة الإرهاب. وستقدم حكومتنا إلى اللجنة في المستقبل القريب مقترحات محددة بشأن تقديم المساعدة. ونرجو أن نجد آليات فعالة لمساعدة بيلاروس في حل هذه المشاكل.

وعموما تقدر حكومة بيلاروس كثيرا الأعمال التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب في شهورها الثلاثة الأولى. فقد أرسي أساس وطيد لنجاحها في تنفيذ ولايتها. ونحن نرى أن هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة أدت مهمتها الدولية الأساسية في فترة وجيزة واتخذت موقفا حاسما في سياق نظام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونرى أن هذه اللجنة ستكون في المستقبل هيئة الرد السريع التابعة للأمم المتحدة على الأنشطة الإرهابية. ويمكن في هذا السياق أن يكون من بين مجالات الأولوية في مستقبل عمل اللجنة، مساعدة الدول على أن تقيم، برعاية الأمم المتحدة، تعاونا فعالا بحق في سبيل درء ومكافحة الإرهاب في إطار اتفاقيات مكافحة الإرهاب. فهذا ييسر زيادة تعزيز

تفاعل اللجنة مع شتى الهياكل والشُعب بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومع أجهزة مكافحة الإرهاب الإقليمية والوطنية، عن طريق تقديم المعلومات وقواعد البيانات اللازمة.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إنني، شأني شأن السفير كيشور محبوباني، أشكركم وأهنئكم باختياركم شكل هذا الاجتماع الذي يمكن الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة بفعالية في هذا الحوار المتبادل مع رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الوفود التي أعربت عن تهانئها لنا وعن مؤازرتها لغينيا - وهي تحتل مقعدها في المجلس.

ولعلنا نشير، فور الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن المجتمع الدولي أوضح تصميمه على شن حرب على الإرهاب. وتشير تلقائية رد فعل الجمعية العامة ومجلس الأمن إشارة واضحة إلى أن الوقت حان أخيرا للتصدي لآفة الإرهاب بتصميم متزايد.

وغينيا ترى أن الإرهاب يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتؤيد الجهود الجارية لمكافحته واستئصال شأفته. وترحب بانتصار الولايات المتحدة في المعركة التي شنتها على شبكة القاعدة ومؤيديها، الطالبان. وترى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وصارمة من جميع الدول للقضاء الفعلي على الإرهاب الدولي.

هذا هو السبب في أن بلدي يؤيد، بلا تحفظ، الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن المعتمدة منذ الهجمات القاتلة في ١١ أيلول/سبتمبر، وخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتطالب جميع الدول بتنفيذها تنفيذا كاملا.

ويتقدم وفدي بالتهنئة إلى لجنة مكافحة الإرهاب التي ظلت تؤدي منذ إنشائها عملا رائعا.

ومما يثبت من جديد إرادة اللجنة وإرادة الدول الأعضاء للتعاون الكامل في هذه المسألة، إعداد القواعد المتعلقة بعمل اللجنة، وتقديم الدول الأعضاء المبادئ التوجيهية الضرورية اللازمة لإعداد التقارير الوطنية؛ ونشر قائمة الاتصالات؛ ووضع قائمة، بالتعاون مع الأمين العام، بأسماء الخبراء في المجالات المتعلقة بعمل اللجنة؛ وتقديم العديد من تقارير الدول الأعضاء حتى الآن إلى اللجنة.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ولأعضاء اللجنة لبرنامج العمل المقدم ذي الأسلوب الرفيع.

ويشهد تفاني السير جيرمي والتزامه الشخصي، والشفافية التي يقدم بها تقاريره إلى ممثلي الدول الأعضاء وسائر المؤسسات عن أنشطة اللجنة شهادة وافية على إصراره على التعاون مع كل الأطراف في أدائه للولاية التي عُهد بها للجنة. إننا نشجع اللجنة على مواصلة العمل ونؤكد لها تأييد الوفد الغيني الكامل.

يجب علينا الآن أن نسير قدما، مع التركيز المتزايد على التقييمات المنبثقة عن استعراض شتى تقارير الدول الأعضاء، وإذا أمكن، أن نستفيد أقصى استفادة مقارنة من كل النواحي في مواءمة الأنشطة في المكافحة المشتركة للإرهاب.

وإذا كان وفدي يرحب بتعيين الخبراء فهو يرغب في تشجيع ممثلي جميع المناطق في مجموعة الخبراء، فمن شأن هذا التشجيع أن يعزز تفهم المشاكل التي تواجهها الدول في مختلف المناطق.

كما نرحب بتعاون شتى الكيانات مع اللجنة. ويقترح وفدي أيضا أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنظمات الإقليمية، إذ أن التنفيذ الصارم للصكوك الإقليمية لمكافحة الإرهاب يمكن أن يفيد في عمل اللجنة.

وأود في هذا الصدد أن انضم إلى رسالة الشكر للسير غرينستوك على المعلومات المشجعة للغاية التي زودنا بها هذا الصباح رداً على سؤال للسفير رايان.

وفي سياق المساعدات التي يتعين تقديمها للدول، يرحب وفدي بالقائمة المرجعية بالخدمات الاستشارية والمتخصصة في مجال الممارسات التشريعية والإدارية، على النحو المتوخى في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي ستنشأ عما قريب. ويتعين توجيه اهتمام خاص لأشد الدول احتياجاً للمساعدة في إعداد تقاريرها الأولية. ونشجع في هذا الصدد على إنشاء صندوق استئماني خاص على الفور.

ويعرب وفدي عن تقديره للإجراء الذي وضعته اللجنة فيما يتعلق باستعراض التقارير الأولية المقدمة من الدول الأعضاء. ونرى أن الإجراء المقترح من جانبها، والخبرة التي تستخلص منه في استعراض التقارير الأولية، سيسهمان في تحسين أعمال اللجنة في المستقبل.

وتشهد النتائج التي حققها المجتمع الدولي حتى الآن بتصميم الجميع على مكافحة الإرهاب والقضاء عليه. والتعاون من جانب جميع الدول ضروري لبلوغ ذلك الهدف.

وختاماً، اسمحوا لي بتوجيه الشكر للسفير نافاريتي على إسهامه الرفيع في أعمال المجلس. وسيفتقد أعضاء المجلس كثيراً صوته الرخيم، المفعم بالحكمة، ونرجو له كل التوفيق في سائر ما يقوم به من أعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أضم صوتي إلى الكلمات الرقيقة التي وجهت إلى السفير جورج نافاريتي وأن أرجو له كل نجاح في منصبه الجديد.

لقد غيرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كثيراً من صورة العالم. فأعضاء المجتمع الدولي اليوم أكثر اتحاداً من أي وقت مضى على التسليم بضرورة شن معركة لا هوادة فيها على الإرهاب الدولي.

ونلاحظ مع الارتياح أن مجلس الأمن قد اضطلع بدور قيادي في إيجاد نظام عالمي لمكافحة الإرهاب. فلا شك في أن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) وثيقة تاريخية كبرى. وهذا القرار أبعد شيء عن أن يكون نداء إعلانياً. فهو يفرض التزاماً على كل دولة بأن تقود نضالاً حاسماً في مواجهة الإرهاب الدولي على أساس من الاتفاقيات العالمية، مهما استدعى ذلك من وقت، وأن تشتد في ذلك عند الاقتضاء، مراعاة لمعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) آلية فعالة من آليات الرصد الدولي للامتثال من جانب جميع الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة عامة فيما يتعلق بالنضال ضد الإرهاب. ونثني على همتها في الاضطلاع بأنشطتها ، ويعزى الفضل في ذلك إلى حد كبير لرئيس هذه اللجنة، السفير السير جيرمي غرينستوك.

ونتفق مع الرأي القائل بأن لجنة مكافحة الإرهاب لا ينبغي بحال من الأحوال أن تكون هيئة للقمع. فلم يكن متصوراً لها أن تكون هيئة من هذا القبيل. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في جمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول عن تدابير مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها وتقديم التوصيات الملائمة. كما أنه سيكون من وظائف اللجنة الهامة إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية الضرورية للدول بهدف تحقيق الفعالية في تنفيذها للالتزامات المفروضة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستبذل روسيا قصارى وسعها للمساعدة في القيام بهذه المهام.

ونلاحظ مع الارتياح أن ١٢٣ من الدول الأعضاء قد قدمت، كما يتطلب القرار، تقاريرها الوطنية بشأن الخطوات التي تتخذها في مجال مكافحة الإرهاب. بيد أننا لا بد أن نعرب عن القلق لأن ما يقرب من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تفعل ذلك بعد. ونرجو أن تصل تقارير هذه الدول إلى اللجنة في المستقبل القريب.

أما عن روسيا، فنحن نتخذ كافة التدابير الضرورية استجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد وقع الرئيس بوتين مرسوماً مكرساً لتنفيذ هذا القرار على وجه التحديد، يوجه التعليمات لهيكل الدولة في الاتحاد الروسي بالاضطلاع بمجموعة من الخطوات الفعالة لتجميد حسابات من يُشتبه في قيامه بأنشطة إرهابية من الأشخاص أو المنظمات، وتعزيز تدابير مراقبة الحدود، ووقف دخول الإرهابيين، وإدخال التغييرات الضرورية على التشريعات القائمة، وتنمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب.

وروسيا طرف في ١٠ اتفاقيات من الاتفاقيات العالمية لمناهضة الإرهاب البالغ عددها ١٢ اتفاقية. والاتفاقيتان الباقيتان في المراحل النهائية لعملية التصديق. ونعتزم الاستمرار، بأفعالنا لا بأقوالنا، في تقديم إسهامنا في الجهود المشتركة المبذولة لتحييد خطر الإرهاب، وفي القيام بذلك ضمن نطاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

وأعطي الكلمة الآن لأربعة متكلمين من قائمة الدول غير الأعضاء في المجلس. المتكلم التالي المدرج في هذه القائمة هو ممثل بولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستانجيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية يا سيدي الرئيس بأن أقدم لكم التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر كانون الثاني/يناير. كما أقدم التهاني لأعضاء المجلس الجدد: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك.

واسمحوا لي بتوجيه الشكر لكم أيضاً يا سيدي على دعوتكم لعقد هذه المناقشة حول قضية تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهمية قصوى. فقد انقضت قرابة أربعة أشهر منذ أن اعتمد مجلس الأمن قراره ١٣٧٣(٢٠٠١)، وحان الوقت فعلاً لتقييم ما اتخذ من إجراءات في الصراع ضد الإرهاب استناداً إلى قرارات المجلس.

لقد ضمت بولندا صوتها بالفعل إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. بيد أننا نود أن نبدي بعض الملاحظات من وجهة نظر إقليمية، لأن بولندا استضافت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر وارسو بشأن مكافحة الإرهاب.

وضم هذا المؤتمر، الذي انعقد بناء على مبادرة من رئيس جمهورية بولندا السيد الكسندر كواشنيفسكي، رؤساء دول أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية تعزيزاً للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أجل تحديد مجالات ذات أهمية خاصة للنضال في مواجهة هذه الآفة.

وشاركت البلدان التالية في المؤتمر: جمهورية ألبانيا، جمهورية إستونيا، أوكرانيا، جمهورية بلغاريا، البوسنة والهرسك، جمهورية بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية سلوفينيا، جمهورية كرواتيا، جمهورية لاتفيا، جمهورية ليتوانيا، جمهورية مولدوفا، جمهورية هنغاريا. وشارك في المؤتمر بصفة مراقبين ممثلون عن الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وتركيا

والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وتوج المؤتمر باعتماد إعلان وخطة عمل حددت الخطوات التي يتعين اتخاذها من قبل المشاركين، وقد نشرا كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2001/1142. وأجمع رؤساء الدول على إدانة الهجمات الإرهابية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر، معتبرين أنها اعتداء على الحريات الأساسية والأمن لجميع شعوب العالم، وأكدوا أن الحرب على الإرهاب الدولي ليست مواجهة بين مختلف الديانات أو الثقافات. وفضلاً عن ذلك، فقد تعهد المشاركون بتقديم كامل دعمهم لإجراءات مكافحة الإرهاب التي يجرى الاضطلاع بها في إطار منظمة الأمم المتحدة، ودعوا جميع الدول إلى تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذاً كاملاً والمصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة فيما يتعلق بالإرهاب.

كما أكدوا على اقتناعهم بأنه من خلال العمل المشترك والمنسق سيتسنى تقديم المنظمات الإرهابية وأولئك الذين يؤيدونها ويمولونها ويدربونها ويؤونها، للعدالة.

وتم التشديد، بصفة خاصة، على الحاجة إلى زيادة قدرة الدول المشاركة على الاستجابة بشكل فعال للتحديات التي يفرضها الإرهاب. وعُرف تعزيز التشريعات المحلية والمؤسسات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب بأنه إحدى الأولويات الرئيسية في هذا الميدان. وتقع على عاتق كل بلد المسؤولية الأولى عن منع وقمع الإرهاب الدولي في إطار ولايته الوطنية. ولا يمكن أن تنجح الجهود الدولية إلا عندما يُصبح لكل دولة آليات عملية فعالة لتحقيق هذا الغرض.

وزيادة التعاون في مجال تبادل المعلومات وتشاطر المعلومات الاستخبارية مجال آخر ينبغي أن تحقق فيه الجهود المتبادلة نتائج مثمرة. ومن هنا، تعهد المشاركون في مؤتمر وارسو بتعزيز تعاونهم في هذا الصدد، بتشاطر خبراتهم ومعارفهم فيما يتعلق بمن يشتبه في تورطهم في الإرهاب الدولي. وارتئي أيضا اعتبار تقاسم المعارف في مجال التدريب على مكافحة الإرهاب جزءا من هذه العملية، مع إمكانية إنشاء مركز تدريب لهذا الغرض. وكان التعاون بين خدمات الحدود وخدمات الهجرة وجهاز الشرطة أيضا، مجالا آخر قرر المشاركون في المؤتمر أن يزيدوا فيه تعاونهم، حيث أن القدرة على التعرف على التهديدات الإرهابية في مراحلها المبكرة، قبل أن تتطور إلى شبكات وعمليات أكبر، تعتبر مجالا حيويا للتنفيذ الناجح لخطة العمل المشتركة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتم التأكيد بالمثل على الحاجة إلى تشديد الرقابة على صادرات الأسلحة، وعلى أهمية نظم عدم الانتشار.

ومع تسليط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لمنع الإرهاب وقمعه، اتفق المشاركون على ضرورة الاضطلاع بجهد مستدام في هذا الصدد. وهذا الجهد ينبغي ألا يعالج فحسب أعراض هذا الوباء، بل ينبغي أن يعالج أسبابه أيضا. وأحد الأهداف التي يمكن السعي وراءها هو التشجيع على التسامح والتعددية الثقافية، عن طريق التمسك بقيمنا المشتركة وإثراء المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم.

وللدفع قدما بنضالنا ضد الإرهاب وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على هذه الآفة، ستستدعي الحاجة وجود التزام قوي من جانب جميع الدول. وتعتزم الدول المشاركة في مؤتمر وارسو ألا تجعل هذا المؤتمر حدثا من مرة واحدة، بل أن يكون بالأحرى عملية تتمكن من خلالها من التصدي للتهديد المشترك الذي يفرضه الإرهاب. وهذه الجهود الإقليمية تستهدف استكمال وتعزيز الجهد العالمي الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور أساسي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، صاحب السعادة السير جيريمي غرينستوك، على القيادة الممتازة التي وفرها لعمل اللجنة.

وقد شجعنا أن نعلم أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) استأثر باستجابة لا نظير لها من قِبل الدول الأعضاء. وهي إشارة واضحة على التزام أعضاء الأمم المتحدة بالكفاح ضد الإرهاب الدولي. ونعتقد أن هذه العملية ستجعلنا جميعا أفضل استعدادا لمواجهة تحديات المستقبل، وأنها ستعزز أو توجد كل الأدوات اللازمة للقيام بعمل فعال على جميع مستويات التعاون الدولي. كما أنها عملية نستقي منها الدروس، وستجعلنا نستفيد جميعا من الخبرة التي اكتسبناها. وفضلا عن ذلك، ففي مجال مكافحة الإرهاب لن تدخر بولندا أي جهد للوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والإسهام في تحقيق الأهداف التي حددتها هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل منغوليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لكم، سيدي، على تنظيمكم هذا الاجتماع للنظر في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

حتى هذا التاريخ، قدمت حوالي ثلثي الدول الأعضاء إلى لجنة مكافحة الإرهاب تقاريرها عن تنفيذ هذا القرار. وبالتالي فإننا نؤمن بأن النظر في هذه المسألة اليوم يأتي في وقته المناسب ومفيد في نفس الوقت لتقييم الوضع الراهن والتفكير في وضع استراتيجية فعالة طويلة الأجل لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على الملاحظات المقتضبة، مع كونها بالغة الأهمية ووثيقة الصلة بالموضوع، التي أدلى بها في وقت سابق من صباح اليوم في هذا الاجتماع، وأن يشكر أيضا السفير غرينستوك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على الإحاطة التي قدمها عن التقدم المحرز في عمل اللجنة، ورده على الأسئلة التي أثيرت أثناء هذه المناقشة.

وتعتقد منغوليا أن مجرد التعهدات بتقديم الدعم لا تكفي لمحاربة هذا الشر. فالإجراءات العملية مطلوبة من أجل خوض كفاح مشترك ضد الإرهاب. وقد وقعت منغوليا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وسوف تصدق عليها في الغد القريب. وستكون بذلك قد صدقت على جميع الاتفاقيات العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتي يمكن أن ينفذها على الصعيد العملي بلد غير ساحلي. وفضلا عن ذلك، قام البرلمان المنغولي في مطلع هذا الشهر بتعزيز الأحكام ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في تشريعاتنا الجنائية.

إن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون عملية عالمية وشاملة. ولكي تكون فعالة، ينبغي أن تشارك فيها جميع الدول بنشاط، بما فيها تلك الدول التي لا تتأثر مباشرة في الوقت الحالي بالإرهاب، أو التي ليست أطرافا في ائتلافات مخصصة. ومع ذلك، فإن تلك الدول غير المتأثرة أو المشتركة بشكل مباشر، يتعين عليها أن تحرم الإرهابيين من الملاذ الآمن، وتمنع الإرهابيين ومواردهم ومصادر تمويلهم من عبور أقاليمها. فلا يمكن استبعاد أن يفكر الإرهابيون في المستقبل، باتباعهم قانون المقاومة الدنيا، في السعي لتحقيق أهدافهم عن طريق دول صغيرة أو ضعيفة أو ما تُسمى محايدة،

يعتبروهنا، كما أشار عن صواب السفير غرينستوك ”حلقة ضعيفة“ في سلسلة معارضة أو مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن الإنذار المبكر وتبادل المعلومات عن العمليات، والتحري، والمحاكمة، وما إلى ذلك، لا يمكن أن تنجح إلا بالمشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

ويعتقد وفد بلادي أن أحد السبل الفعالة لمكافحة الإرهاب قد يكون حرمان الإرهابيين من التبرير الإيديولوجي لأفعالهم، حيث أن الإرهابيين يحاولون في حالات عديدة إعطاء أفعالهم الإجرامية مبررا أو صبغة دينية أو قومية. وفي هذه الحالات يصبح للتنديد النشط بهذه المحاولات من جانب ممثلي الدول أو الأديان التي كانت ضحية أفعالهم، أهمية قصوى في فضح الإرهابيين، وبالتالي تضييق القاعدة الاجتماعية للإرهاب. وحرمان الإرهابيين من المبرر الأيديولوجي يمكن اعتباره في هذه الحالة شكلا من أشكال الدبلوماسية الوقائية.

والجمعية العامة، بحكم طبيعتها وعضويتها العالمية، لها دور خاص تؤديه في هذا العمل الوقائي. وهكذا ينبغي للجمعية العامة، بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المكلف بالنظر في المبادئ العامة للتعاون في مجال صون السلام والأمن الدوليين، أن تواصل التصدي لمختلف جوانب الإرهاب، بما في ذلك الجوانب القانونية والاجتماعية - الاقتصادية، بل وحتى الجوانب الثقافية، وجميعها جوانب تخرج عن نطاق ولاية مجلس الأمن، وولاية القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستكلل مكافحة الإرهاب بالنجاح إذا تمت بالامتثال للقانون والنظام الدوليين، ومن خلال تعزيزهما.

وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي عن أمله بأن تتمكن اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ عما قريب من وضع اللمسات النهائية في إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي بالإضافة إلى الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب على أساس التقدم المحرز خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وبالمثل، يرى وفد بلادي أنه من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بدخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيّز النفاذ، كرد يجئ في توقيت حسن على ظاهرة الإفلات من العقاب في الجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب.

وإلى جانب هذه التدابير القانونية، يلزم أيضا اتخاذ تدابير سياسية فعالة لمعالجة المشاكل الدولية التي في حالة غليان منذ وقت طويل والتي يتغذى عليها الإرهاب. إن الإرهاب يجري دعمه من خلال الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة والمتفجرات، وغسل الأموال، والغش الالكتروني وما إلى ذلك. ولهذا، ينبغي أن تشترك أيضا في مكافحة الإرهاب، وبشكل أنشط، هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وغير ذلك من المنظمات المتعددة الأطراف.

ونتفق تماما مع الرأي القائل بأن الإجراءات الإقليمية لمكافحة الإرهاب هامة جدا، بل أنها تكون حاسمة في بعض الحالات. ويشكل وجود سبعة اتفاقات إقليمية وبزوغ اتفاق ثامن في إطار منظمة شنغهاي للتعاون علاقة حيوية بين التدابير الوطنية الفردية والتدابير الدولية المتضافرة أو المنشقة. وفي حالات كثيرة، تكون الاتفاقات الإقليمية هي التي لها أثر واضح في المكافحة الفعالة للإرهاب.

وأخيرا وليس آخرا، يشاطر وفد بلادي الرأي القائل بأن استراتيجية مكافحة الإرهاب لن تكون فعالة إذا لم تعالج

الأسباب الجذرية للإرهاب بشكل مناسب. إن حالات الفقر والحرمان والإحباط واليأس التي تجلب المعاناة للملايين من البشر توفر أرضا خصبة لتوليد الإرهاب. والعديد من الأسباب الجذرية للإرهاب توجد في الفقر المدقع، أو لها علاقة مباشرة به. لذلك، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية مضاعفة جهودهما للحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف تمشيا مع أهداف إعلان الألفية. ويرى وفد بلادي أيضا أنه ربما يكون من الممكن أن تتناول الجمعية العامة قضية مكافحة الإرهاب الدولي في دورة استثنائية بعد أن تقدم لجنة مكافحة الإرهاب تقريرها واستنتاجاتها وتوصياتها إلى المجلس وبعد أن يقوم المجلس بدوره بتقديم تقريره إلى الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل منغوليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلمة التالية هي ممثلة جامايكا. أدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وهي أعضاء في الأمم المتحدة أيضا. وهذه الدول هي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي، وبلدي جامايكا.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن تهنئتها لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى الطريقة التفاعلية التي تديرونها بها. كما نقدم تهانينا إلى الأعضاء الجدد في المجلس وهم: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. وبالنيابة عن وفد جامايكا أود أن أعرب عن تقديرنا للتعاون الممتاز الذي حصلنا عليه من جميع أعضاء مجلس الأمن خلال عضويتنا فيه.

وأود أيضا أن أشيد بشكل خاص بصديقنا وزميلنا السفير جورج نافاريتي للمساهمة التي قدمها لعمل مجلس الأمن بالنيابة عن بلاده، المكسيك. ويؤسفنا أن نراه يغادرنا، ونتمنى له كل نجاح وتوفيق في جهوده المقبلة.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أشكر السفير جيرمي غرينستوك على تقريره الشامل عن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، وأن أشيد به لإدارته الفعالة للغاية. إن جامايكا، التي شاركت في أعمال هذه اللجنة حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تقدر حق التقدير الشفافية التي اتسمت بها تلك الأعمال. ونرى أن استمرار الشفافية في عمل اللجنة أمر هام لمصداقيتها في المستقبل، إذا أريد لها أن تحقق مستوى التعاون المتوقع من الدول الأعضاء.

لقد انضم أعضاء الجماعة الكاريبية إلى الإدانة العالمية للإرهاب بكل أشكاله، وتعهدوا بتقديم دعمهم الكامل للتدابير الجماعية التي تتخذها الأمم المتحدة والتي تشمل اتخاذ كل الخطوات الممكنة في إطار قدراتنا لتنفيذ التدابير المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد أنشأ مجلس الأمن في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التزامات قانونية جديدة للدول في مجال مكافحة الإرهاب. وتتسم مجموعة التدابير المحددة في ذلك القرار بكونها ذات طبيعة شاملة، ذلك أنها تحول دون قيام أحد من داخل أراضينا أو في نطاق سلطاننا القضائي بتقديم أي شكل من أشكال المساعدة والتحريض على التخطيط أو التشجيع أو التمويل أو تنفيذ أي أعمال للإرهاب أو دعم تلك الأعمال؛ وتؤدي إلى منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية؛ وتكفل الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو توفير الملاذ الآمن لمقترفي أعمال الإرهاب. ونحن نؤيد تمام التأييد

الإجراءات الحاسمة التي اتخذها مجلس الأمن بتحديده هذه التدابير، ونؤيدها باعتبارها ضرورية وحكيمة إذا أراد المجتمع الدولي أن ينجح في مكافحة الإرهاب.

وفي حين أنه ليست لدينا أية تحفظات تجاه ما يجب أن نقوم به في هذا الخصوص، فإنه لا بد لنا أيضا من أن نسلم بحقيقة أن الدول تتحمل أعباء إضافية في تنفيذها لتلك الأحكام. فلا تتوفر لجميع الدول قدرات متساوية على التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهناك بلدان كثيرة تواجه احتمال عدم قدرتها على أن تكرس بشكل كامل الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك المسعى. لهذا، يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة من لديهم القدرة على القيام بذلك، أن يقدم المساعدة المالية والفنية اللازمة لمن يحتاجون إليها لهذا الغرض. وبقبول هذا المبدأ بشكل كامل، سيتحقق الهدف الذي نسعى جميعا إلى بلوغه، ألا وهو أن نكافح بكل الوسائل الممكنة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي تمثلها الأعمال الإرهابية. ومما يشجعنا جدا أن لجنة مكافحة الإرهاب قد اضطلعت بهذه القضية وهي في سبيل إنشاء آلية لتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء لهذا الغرض. لذلك، نؤيد اقتراح رئيس تلك اللجنة بإنشاء صندوق استئماني لدعم تلك المبادرة. كما نؤيد الدور الذي اقترح الأمين العام أن تقوم به مؤسسات بريتون وودز في سياق الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، ونرحب بالعرض الذي قدمته بعض الدول الأعضاء لتقديم مساعدة فنية لهذا الغرض. ونشاطر الرأي القائل بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفرت لجميع الدول الأعضاء القدرة على الاضطلاع بالدور المتوخى في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتود الجماعة الكاريبية أن تسترعي الانتباه إلى المشاكل التي يشكلها الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصلات القائمة بينه وبين الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي أصبح من المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب، مما يؤثر على الاستقرار والتنمية الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء. ويسلم القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في الفقرة ٤ من منطوقه بتلك الصلة ويؤكد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود من أجل تدعيم الاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي. ومن المهم لنا جميعا أن نعزز تنسيق جهودنا على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية من أجل تقوية الاستجابة العالمية للتحديات الخطيرة التي تتسبب فيها الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير القانوني بالأسلحة، وخصوصا الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونحن نحث لجنة مكافحة الإرهاب على الانشغال بكليتها في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه المشاكل من خلال تيسير تبادل المعلومات، والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم.

إننا نتفق على أنه يجب تجديد الالتزام بالجهود الدولية الرامية إلى معالجة القضايا العالمية التي ينتج عنها الإرهاب. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمعالجة مشاكل الفقر، وانتشار الصراعات الإقليمية، والحرمان من حقوق الإنسان، والحرمان من الوصول إلى العدالة للجميع والحماية المتساوية في إطار القانون، والافتقار إلى التنمية المستدامة. وفي حين أننا نعلن بشكل قاطع أنه ما من قضية أو ظلم يمكن أن يبرر الهجمات المروعة على المدنيين الأبرياء، يجب علينا الإقرار بأن هذه ظروف توفر تربة خصبة لتفريخ الإرهاب وتوفير غطاء للذين يرتكبون الأعمال الإرهابية. ولا بد لهذه المسائل أن تظهر بصورة دائمة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

إن أعمـال الإرهـاب تهـدد الاسـتقرار والتنميـة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول وتقوض الاستقرار والازدهار العالميين. ونحن في منطقة البحر الكاريبي نكرر التأكيد على التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية. ونتطلع إلى مواصلة العمل بالتعاون مع اللجنة في اضطلاعها بمسؤولياتها في مجال مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل بروني دار السلام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيريبيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): إننا نهنئكم، سيدي، على رئاستكم الممتازة، ونرحب بالأعضاء الجدد في المجلس ونهنئهم. ونهنئ أيضا السير جيريمي غرينستوك على رئاسته الممتازة للجنة مكافحة الإرهاب.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، بشأن مسألة نعتبرها جميعا في غاية الأهمية. ونود أن نشكر رئيس مجلس الأمن على هذه الفرصة التي أتيحت في الوقت المناسب لإجراء تبادل مفيد لوجهات النظر بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذا القرار يغطي طائفة واسعة من المسائل تشمل، فيما تشمل، التدابير اللازمة لمنع الأنشطة الإرهابية، والدعوة إلى التعاون من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف في مختلف المجالات وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تساعدنا هذه الجلسة المفتوحة، التي تكمل الإحاطات الإعلامية المنتظمة من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على فهم الأثر الواسع للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومضاعفاته على نحو أفضل.

ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نرى أن الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره يمثل تحديا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، وللتنمية والازدهار. وقد ظللنا نعزز بصورة مطردة تعاوننا في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم عبر الوطنية الأخرى ذات الصلة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد لاحظنا الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجرائم عبر الوطنية الأخرى، وأدركنا حاجتنا المتزايدة للتعامل مع أشكاله العديدة. وعقدنا أول مؤتمر وزاري للرابطة بشأن الجريمة عبر الوطنية في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، حيث أعلن وزراؤنا عن تصميمهم على تعزيز التزامهم بالتعاون على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الجرائم عبر الوطنية مثل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر والقرصنة.

واجتمع وزراؤنا أيضا في مناسبتين أخريين، كانت أحدثهما الاجتماع الوزاري للرابطة بشأن الجريمة عبر الوطنية في سنغافورة السنة الماضية. وامتد تعاوننا أيضا إلى المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، حيث أجرى خبراؤنا تبادلا مفيدا للآراء في اجتماعات فريق الخبراء بشأن الجريمة عبر الوطنية الذي عقد في سول، جمهورية كوريا، في سنة ٢٠٠٠ والسنة الماضية في كوالا لمبور، ماليزيا.

إن الأعمال الإرهابية تقتضي استجابات وأعمالا متضافرة ومستمرة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. ومع مراعاة ذلك، اعتمد رؤساؤنا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن

العمل المشترك لمكافحة الإرهاب باعتباره استجابتنا الإقليمية.

وأعرب قادتنا في الإعلان عن التزامهم

”بمكافحة ومنع وقمع جميع أشكال الأعمال الإرهابية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، آخذين بشكل خاص أهمية جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار.“

وشددوا على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة هذه التحديات. ورفض قادة الرابطة أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو عنصر. وجددوا أيضا التزامهم باتباع سياسات واستراتيجيات فعالة ترمي إلى زيادة رفاهية الشعب، والتي ستكون هي المساهمة الوطنية لكل عضو في مكافحة الإرهاب. وستنظر كل الجهود التعاونية المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي في اتخاذ تدابير عملية مشتركة لمكافحة الإرهاب وفقا للظروف الخاصة بالمنطقة وبكل بلد. وتحقيقا لهذه الغاية، سينظر وزراء خارجية الرابطة خلال معتكفهم في فوكيت، تايلند، المزمع عقده الشهر المقبل، في إبرام اتفاق بشأن تبادل المعلومات ووضع إجراءات للاتصال في هذا السياق.

ومتابعة للإعلان، ستعقد الرابطة عما قريب اجتماعا لفريق الخبراء المخصص ودورات استثنائية لاجتماعات كبار المسؤولين بشأن الجريمة عبر الوطنية. وحدد موعد لاجتماع وزاري استثنائي للرابطة بشأن مسائل الإرهاب يعقد في كوالا لمبور، ماليزيا في نيسان/أبريل من هذه السنة. ويمثل هذا الاجتماع خطوة هامة من قبل الرابطة في الاستجابة لدعوة الأمم المتحدة إلى زيادة تنسيق الجهود الوطنية، ودون الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الرد الدولي على الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، كلف وزراء الرابطة ذوي الصلة بالاضطلاع بتسعة تدابير عملية إضافية تتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى الصعيد الفردي، اتخذ أيضا كل بلد عضو في الرابطة تدابير تهدف إلى مكافحة الإرهاب.

إن مجابهة الإرهاب تمثل مهمة شاقة للغاية بالنسبة لنا جميعا، وهي قطعا تقتضي تعاونا قويا على جميع المستويات. وقد تصرفت الرابطة في الوقت المناسب وبطريقة مسؤولة لمواجهة هذا التحدي. ولا تنفك الرابطة ثابتة على التزامها ودعمها لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وأخيرا، بالنيابة عن زملائي في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير نافاريتي وأتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بروني دار السلام على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة بصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن مكافحة الإرهاب عنصر بالغ الأهمية في جدول أعمال منظمتنا. وفي المجلس الوزاري الأخير لمنظمة الأمن والتعاون، المعقود في بوخارست في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، كررت الدول الأعضاء في منظمتنا بعزم وطيد إدانتها لـ ”كل أعمال الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابها وعن مرتكبيها“ واعتبروا هذه الأعمال ”تهديدا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي“.

وتـرى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه يجب ألا يكون هناك ملاذ آمن لمن يرتكبون أو يمولون أو يأوون المسؤولين عن مثل هذه الأعمال الإجرامية أو يدعمونهم بشكل آخر. فالإرهاب، أيا كان دافعه أو مصدره، لا مبرر له.

والمنظمة عازمة على الإسهام في الوفاء بالالتزامات الدولية كما يجسدها، ضمن أمور أخرى، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لهذا المجلس، وستعمل وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تعهدت جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تصبح أطرافا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها المتعلقة بالإرهاب البالغ عددها ١٢ في أقرب وقت ممكن.

كذلك عرضت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون، بالروح السائدة في لجنة مكافحة الإرهاب، أن تقدم الدعم، بما في ذلك المساعدة الفنية، إلى الشركاء في آسيا الوسطى عند طلبهم لها، في التصدي للتهديدات الخارجية المرتبطة بالإرهاب. وأعتقد أنه من الملائم لي أن أعيد التأكيد على هذا العرض هنا اليوم.

ويجب أن ننظر إلى اعتماد منظمة الأمن والتعاون لخطة عمل تفصيلية لمكافحة الإرهاب بوصفه جهداً مكملاً لغيره من الأعمال التي تقوم بها مؤسسات دولية أخرى. ونحن نعتزم في الحقيقة التركيز على مجالات يمكننا فيها تقديم قيمة مضافة في المهمات الوقائية وكذلك في مهمات إدارة الأزمات، مثل تدريب الشرطة ومراقبة الحدود واعتماد تشريعات ملائمة وكذلك الإصلاح القضائي.

وتشمل خطة العمل نطاقا واسعا من القضايا بهدف وضع إطار لعمل شامل تقوم به الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون، والمنظمة ككل، في مكافحة الإرهاب، مع الحفاظ على الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتسعى خطة العمل إلى توسيع الأنشطة الحالية التي تُسهم في مكافحة الإرهاب، وتيسير التفاعل بين الدول، وتحديد أدوات جديدة للعمل، كلما كان ذلك مناسبا.

كذلك ينبغي أن ننوه بأن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون يعتزم تعيين ممثل شخصي له لينسق مع منظمات دولية أخرى النواحي السياسية للمعركة ضد الإرهاب.

كما يعتزم الرئيس الحالي أن يعمل على تحقيق اعتماد ميثاق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمناهضة الإرهاب، وهو هدف نأمل أن يمكن تحقيقه في القريب العاجل.

وأخيرا، تعتزم البرتغال تنظيم اجتماع في لشبونه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ للأمناء العامين لجميع المنظمات الدولية الرئيسية للنظر في الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن هذه المبادرة قد تُسهم في تحسين تنسيق الجهود الدولية، وقد تضمن التماسك العالمي في عمل تلك المنظمة.

إننا مقتنعون بأن الخطوات التي تتخذها منظمة الأمن والتعاون في جهودها لمكافحة الإرهاب ستساعد المجتمع الدولي بأسره على ضمان إجهاض التهديد الذي يشكله الإرهابيون للسلم والأمن الدوليين.

ونحن على يقين بأن التعاون الممتاز الذي اتسمت به العلاقة بين منظمتينا – ازدادت أنشطتنا ترابطاً بشكل مطرد وأصبحت مكملة بعضها لبعض بشكل أكبر، وهو ما يشهد عليه القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ – سوف يصبح حتى أكثر ترابطا في المعركة ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر السير جيريمي غرينستوك على إحاطته الإعلامية التفصيلية والمفيدة للغاية بشأن العمل الذي قامت به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. ولقد أظهر إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب داخل هيكل مجلس الأمن مرة أخرى أن الأمم المتحدة هي البنية الدولية الرئيسية في الحرب ضد الإرهاب وضد تهديدات أخرى في القرن الحادي والعشرين.

لقد قدمت أوزبكستان، وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تقريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار.

ونود أن ننوه بأن مراكز الاتصال في أوزبكستان، التي تم إنشاؤها وفقا لبرنامج عمل اللجنة لفترتها الأولى الممتدة ٣٠ يوما، جاهزة للحوار النشط مع مراكز الاتصال المماثلة في الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية المختصة حول المسائل التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتشعر أوزبكستان بأن لجنة مكافحة الإرهاب حققت في الفترة الأولى الممتدة ٩٠ يوما من تنفيذ ولايتها نتائج إيجابية في تنفيذ أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتظهر فعالية عمل اللجنة في حقيقة أنه بحلول منتصف كانون الثاني/يناير هذا العام، قدمت ١٢٣ دولة بالفعل تقاريرها بشأن تقدمها في تنفيذ التدابير التي ينص عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبحماسة علمنا بنتائج فترة العمل الأولى للجنة مكافحة الإرهاب، ونحن نؤيد برنامج عملها الذي تم نشره مؤخرا ويغطي فترتها الثانية الممتدة ٩٠ يوما.

ومما لاشك فيه أن أنشطة رئيس لجنة مكافحة الإرهاب تستحق أكبر إشادة. فلقد قدم السير جيريمي غرينستوك مثالا للانفتاح والمعرفة في عمله ويعقد بنشاط اجتماعات بأشكال مختلفة لتبادل الآراء والأفكار مع أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أنوه بأن أوزبكستان، بوصفها طرفا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٢ لمناهضة الإرهاب، ظلت لسنوات عديدة تؤيد إنشاء مركز داخل الأمم المتحدة لمكافحة جميع مظاهر الإرهاب الدولي. وحقيقة أن المهام التي أنيطت بها لجنة مكافحة الإرهاب تتطابق مع المهام التي بادرنا نحن باقتراحها لولاية المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في عام ١٩٩٩ هي مصدر ارتياح لأوزبكستان وتثير لدينا الرغبة في مواصلة تعاوننا بشكل مثمر.

ولقد أعرب رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية المعتمد أثناء مؤتمر قمة الألفية عن عزمهم القيام بأعمال متفق عليها لمكافحة الإرهاب الدولي. وعلى ضوء الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتهديد الإرهاب الدولي وتحدياته التي ما زالت قائمة، أصبح من المناسب الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل على صياغة صكين دوليين لكي تعتمدهما الجمعية العامة، وهما يشملان اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي واتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي.

إلا أن واقع اليوم يُظهر أنه لا يكفي مجرد اعتماد صك قانوني في الحرب ضد الإرهاب. يجب أن نعترف بأن خطر حصول الإرهابيين على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية واقتنائها واستخدامها هو خطر حقيقي. إننا نشعر بأنه لكي نحقق نتائج فعالة في مكافحة الإرهاب نحتاج إلى إنشاء نظام عالمي للتعاون داخل الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، هناك أهمية خاصة لحقيقة أن قضية مكافحة الإرهاب الدولي تصب بشكل مباشر في اختصاص مجلس الأمن، وهو ما تجلى بصفة خاصة في إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. ولكننا واثقون أنه إلى جانب ذلك سنحتاج إلى

زيادة القدرة الكلية للأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي من خلال المزيد من التعزيز والتطوير لهياكل ودوائر المنظمة القائمة بالفعل.

إننا مقتنعون بأنه لا يمكن أن نتصدى للإرهاب الدولي إلا من خلال الجهود المشتركة، وهذا يتطلب أن نستحدث تدابير عالمية متفقا عليها وربما خطة عمل شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد مبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة على وجه السرعة من أجل وضع خطة لأعمال مشتركة ومنظمة يقوم بها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

ونحن على يقين بأن مثل هذا المؤتمر سيعزز الدراسة البناءة واعتماد استراتيجيات وتدابير عاجلة للقضاء على الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوزبكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أدعو الآن ممثل ناورو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وعلى مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة، ولا سيما السماح لغير الأعضاء في المجلس بالمشاركة فيها. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المجلس الجدد الذين شغلوا مقاعد في المجلس في بداية هذا الشهر.

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة منذ أن أصبحت ناورو عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، وذلك باسم مجموعة البلدان الأعضاء في محفل مجموعة جزر المحيط الهادئ والتي لها بعثات دائمة في نيويورك وهي – استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة ونيوزيلندا، وبلدي ناورو.

إن الدول الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ وأمانة المحفل قد عقدت العزم إفراديا وجماعيا على أن تبذل كل ما في وسعها لمكافحة آفة الإرهاب. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ونؤيده تأييدا كاملا. إنه خطوة رائدة تعكس الرفض العالمي للهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وإننا نثني على السرعة والقوة اللتين تؤدي بهما لجنة مكافحة الإرهاب برئاسة السفير غرينستوك عملها. ونقدر بصفة خاصة التفهم الذي أبدته اللجنة بشأن تقديم المساعدة الفنية وغيرها، إلى البلدان التي قد تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونرحب ببرنامج العمل الاستشرافي للجنة مكافحة الإرهاب وأولوياتها، الأمر الذي يعكس اعترافا بأن مكافحة الإرهاب ستكون طريقا طويلا وأنها ستتطلب مثابرة وتعاونا من جميع الدول الأعضاء.

والخطوات التي تتخذها بلدان محفل جزر المحيط الهادئ بصورة إفرادية للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قد حددتها تقاريرها المرفوعة إلى لجنة مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، قدمت أمانة المحفل تقريرا إلى اللجنة، يسلط الضوء على الجوانب الإقليمية لردنا على الإرهاب. ومن بين الخطوات الأخرى، نسعى لتعزيز الطريقة التي نتعامل بها مع مسألة غسل الأموال ولقمع تمويل الإرهاب. ونحن نعمل من أجل مواجهة التحدي المتمثل في تهريب المهاجرين بشكل غير قانوني. وتعكف وكالات إنفاذ القانون والجمارك والهجرة لدينا على إيجاد السبل لتعزيز التعاون وتشاطر المعلومات فيما بينها. وتدرس الدول أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ وضع تشريع نموذجي بشأن تسليم

الجناة والمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، ومصادرة عوائد الجرائم، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وتدابير مكافحة غسل الأموال. ونعمل بشكل أوثق من ذي قبل مع المنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

وليست هناك منطقة حصينة من تهديد الإرهاب، ولا يمكن لأي منطقة أن تهمل مسؤوليتها عن الإسهام في مكافحته على الصعيد العالمي. وجهودنا في منطقة المحيط الهادئ، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية هي جزء من الرد العالمي على هذا الخطر المشترك. ونحن في منطقة المحيط الهادئ ملتزمون بتحمل مسؤولياتنا. وإذ يمضي مجلس الأمن قدما بسعينا المشترك، خاصة من خلال عمل لجنة مكافحة الإرهاب، بوسعنا أن نؤكد للمجلس كامل دعمنا له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناورو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني بتهنئتكم وبلدكم الأبي، على رئاسة مجلس الأمن للشهر الأول من عام ٢٠٠٢.

وأتقدم بالتهنئة كذلك إلى كل من بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انضمامها إلى المجلس متمنيا لها كل التوفيق، كما أود أن أعرب عن خالص التقدير لأعضاء المجلس الذين انتهت فترة عضويتهم، وهم أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي، على مساهمتهم أثناء فترة عضويتهم في المجلس.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أتوجه لكم بالشكر أيضا على مبادرتكم بالدعوة أثناء فترة رئاستكم إلى عقد هذه الجلسة العلنية الهامة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية. وأعتقد أن هذا الموضوع لا يدانيه موضوع آخر من حيث الأهمية والمغزى بالنسبة لنا جميعا، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة في ١١ أيلول/سبتمبر.

إن موقف نيبال المبدئي يتمثل في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤمن بعدم وجود أي مبرر على الإطلاق لأي نشاط إرهابي. وبهذا الاعتقاد الثابت، أيدت نيبال تأييدا تاما الجهود التي اتخذها مجلس الأمن للتعامل مع الإرهاب، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن هذا المنطلق، يؤيد وفدي تماما العمل الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب حتى الآن. ونتوجه بخالص الشكر للسير جيريمي غرينستوك ولأعضاء مكتب اللجنة الآخرين، وكذلك أعضاء الفريق الفني ، على روح الاحتراف والتفاني التي تتحرك بها اللجنة بطريقة ممتازة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للجهود التي بذلتها اللجنة حتى الآن لضمان الشفافية على أعلى المستويات، ونعبر عن أملنا الصادق بأن يظل ذلك سمة ثابتة في عمل اللجنة في المستقبل. وأعتقد أن جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة لها دور هام لتهيئة الشعور بملكية الأعضاء لعمل اللجنة، وهو الأمر المهم لضمان تحقيق نجاح عالمي في التصدي لخطر الإرهاب.

وأود أن أؤكد على أن دعمنا لعمل مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب ينسجم والالتزام الثابت لنيبال بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، وأنه يشكل خطوة هامة في سعينا لإعمال هذا الالتزام.

وعلى الصعيد الوطني، وقعت بلادي فريسة لأنشطة إرهابية خطيرة امتدت لفترة خمسة أعوام حتى الآن على أيدي المتمردين الماويين، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح تجاوزت ٢ ٠٠٠ شخص فضلا عن الممتلكات وإعاقة عملية التنمية الشاملة في بلادي. وفي مواجهة عدم

احترام الماويين لحسن النية، لم يكن هناك بديل عن إعلان حالة الطوارئ بموجب أحكام الدستور النيبالي. إن حكومة صاحب الجلالة الملك قد عقدت العزم على مكافحة الإرهاب الداخلي بموجب مرسوم السيطرة على الإرهاب والأنشطة التخريبية ومعاقبة مرتكبيها.

وبفضل عزمنا القوي على دعم تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى أقصى حد ممكن، بالرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهنا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجانبين المالي والفني في إنفاذ التدابير التي اتخذتها الوكالات المختلفة لحكومة جلالة الملك، قدمت نيبال تقريرها في حينه، إعمالا للفقرة السادسة من منطوق القرار. ولن أسرد هنا محتويات التقرير ولو كنت أود أن أشير إلى أن التقرير وإن لم يشمل جميع التدابير التي اتخذتها نيبال حتى اليوم لمكافحة الإرهاب واحتوائه في الداخل والخارج على حد سواء، نعتقد أنه يعطي صورة عن نطاق الإرهاب الذي يواجهه البلد والخطوات التي اتخذناها في هذا الصدد. وبمساعدة لجنة مكافحة الإرهاب، نعتقد أنه يمكن إعطاء صورة أوفى في الوقت المناسب. وربما تكون أشكال المساعدة واسعة النطاق على أن يتم تحديدها ومراعاتها بكل عناية وجدية.

وعلى الصعيد العالمي، نيبال بالفعل طرف في ست من الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ووقَّعت على السابعة منها – اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وتتخذ تدابير لتعزيز الأحكام القانونية القائمة وللإعداد أيضا لانضمامنا إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب المتبقية.

واسمحوا لي بأخذ عدة لحظات لأبرز المبادرات التي تم اتخاذها على صعيد المنطقة التي تنتمي إليها نيبال. ومن الجدير بالملاحظة أنه بالرغم من الحساسيات الكبرى وهشاشة الجو في جنوب آسيا، فقد وفَّرت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي منتدى قيما لجميع أعضائها السبعة – باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند – لمكافحة الإرهاب معا. وإننا في نيبال نعتقد بأن هذا المنتدى الإقليمي يتمتع بإمكانيات هامة سوف تمكنه من أن يرى النور في نهاية نفق عدم اليقين في المنطقة. وتفخر نيبال باشتراكها في عملية جنوب آسيا الإقليمية للتصدي للإرهاب.

ولقد أصبحت منطقة جنوب آسيا التي تعرضت لضربات شديدة من الإرهاب، مدركة تماما لأهمية ذلك البلاء وإمكانيات الخطر الذي يمثله. وإننا إذ يحدونا وعي شديد بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للإرهاب على الصعيد الإقليمي، قمنا باعتماد الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب عام ١٩٨٧ في كاتامندو. ومن المهم أن نلاحظ أن اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي كانت من أول ثلاث اتفاقيات أبرمت في السبعينيات والثمانينيات.

ولقد كانت نيبال ولا تزال عضوا نشيطا في الرابطة في سياق المساعي التي تبذلها لتحرير المنطقة من شرور الإرهاب، ويسرني أن أعلن أنه، على الرغم من أن القمة الثالثة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعقودة في كاتامندو عام ١٩٨٧قد اعتمدت اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب، فإن القمة الحادية عشرة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، المعقودة في كاتامندو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قد أعطت زخما قويا للجهود الرامية إلى وضع وسنّ تشريعات تمكينية في جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أشير إلى بعض الأجزاء ذات الصلة من الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء السبع في مؤتمر القمة الحادي عشر لرابطة جنوب

آسيا للتعاون الإقليمي، باعتبارها تتصل اتصالا مباشرا بموضوع الجلسة العلنية لهذا اليوم.

ففي هذا الإعلان، بعد أن اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن الإرهاب - بجميع أشكاله ومظاهره - يشكل تحديا لجميع الدول وللإنسانية جمعاء ولا يمكن تبريره لأي سبب إيديولوجي أو سياسي أو ديني أو لأي سبب آخر، اتفقوا على أن الإرهاب يمثل انتهاكا للقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ويشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

وفيما يتعلق بطرق معالجة مشكلة الإرهاب، أكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. كما أكدوا أن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يجري وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما أشار رؤساء الدول أو الحكومات بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أكد الزعماء من جديد تأييدهم للقرار وأكدوا تصميمهم على مضاعفة جهودهم فرادى ومجتمعين، من أجل منع وقمع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب التي بلدانهم أطراف فيها.

وقد دعوا في هذا الصدد جميع الدول إلى منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية بتجريم جمع التبرعات لمثل هذه الأعمال والامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في الدول أو التحريض عليها أو مساعدتها أو الاشتراك فيها أو التغاضي عن الأنشطة المنظمة في أراضيها، وهي الأنشطة التي ترمي إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال. وأكد الزعماء من جديد أن الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لا بد أن يكون شاملا ومستمرا.

وقد أجمع زعماء جنوب آسيا السبعة على الاعتراف بالصلة البعيدة والمشؤومة في الوقت نفسه بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم عبر الوطنية، وأكدوا ضرورة تنسيق الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز الرد العالمي على هذا التحدي والخطر الجديين اللذين يهددان الأمن الدولي. وقد أهابوا بالمجتمع الدولي أن يتقدم لمساعدة الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من أجل التصدي بصورة فعالة للآثار الاقتصادية الضارة المترتبة على الإرهاب بوجه عام وتحمُّل التكاليف المرتفعة للتأمين والمتصلة بالأمن بوجه خاص.

وفي السياق نفسه، أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب، التي تعترف بجملة أمور منها خطورة مشكلة الإرهاب باعتبارها تؤثر في الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. كما أكدوا من جديد تصميمهم الراسخ على التعجيل بسنّ تشريع تمكيني ضمن إطار زمني محدد من أجل التنفيذ التام للاتفاقية، بالإضافة إلى تعزيز مكتب رصد الجرائم الإرهابية ومكتب رصد جرائم المخدرات التابعين لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بطريقة فعالة.

وتعتقد نيبال بأنه لكي تنجح الحرب ضد الإرهاب فإنها ينبغي أن تكون حربا مزدوجة، ترمي إلى تحقيق السلام والتنمية على السواء. فالحرمان والتمييز والمنازعات تؤدي إلى إيجاد بيئة تولد وتؤجج معظم الصعوبات الاجتماعية فضلا عن شرور مثل الإرهاب. إن مشكلة انعدام الحدود تقتضي وجود تحالف دولي يقوم بوضع وتنفيذ العلاج المتناسب.

وبدون الالتزام المستمر وتوفير التعاون الدولي لا يمكن أن نكسب هذه الحرب. ولا بد أن نكسب الحرب ضد الفقر المذل وضد الجهل وضد الاستبعاد. وهذا لعمري شرط أساسي لازم لتحقيق السلام والتنمية.

وختاما، فإن نيبال، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها على الصعيد الوطني لمعالجة المشكلة بكل فعالية، تعمل في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على استئصال شرور الإرهاب من وجه جنوب آسيا. وإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن النجاح لن يكون بعيدا عنها على النحو الذي توخاه رؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والذي يتمثل في إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي دون أي إبطاء. وإن نيبال ملتزمة بالمضي قدما بصورة جماعية في السعي لبلوغ هدفنا المشترك وهو جعل منازلنا ومجتمعاتنا وكوكبنا الأرضي تنعم بالحرية والازدهار والأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

أود أن أحث الأعضاء مرة أخرى على أن يحاولوا أن يقتصروا في كلماتهم على خمس دقائق، وذلك نظرا لعدد المتكلمين المتبقين في قائمتي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل قطر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي هذه وباسم وفد دولة قطر، بصفتها رئيسة القمة الإسلامية التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بتقديم أحر التهانئ لسعادتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير الحالي، وإنني على ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ومعرفتكم الواسعة ستقود مجلس الأمن إلى النجاح الذي نبتغيه.

كما نعبِّر عن خالص تقديرنا كذلك لسلفكم سعادة السيد مختار عون، المندوب الدائم لجمهورية مالي الصديقة، على قيادته الممتازة والكفاءة التي أدار بها هذا المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

كما أود أن أتقدم بخالص التهنئة للزملاء الأعضاء الجدد على انتخابهم أعضاء بمجلس الأمن متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح، ولا يفوتني أن أشكر الأعضاء الذين انتهت مدتهم في المجلس على الجهود الجليلة التي قاموا بها لتسيير أعمال المجلس.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة السفير جيريمي غرينستوك على الجهود التي قام بها من خلال ترؤسه للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن الأعمال الإرهابية تشكل بدون شك تحديا سافرا لنا جميعا وتفرض علينا أن نعمل معاً من أجل القضاء على هذا الوباء. كما نؤمن إيمانا تاماً، شأننا شأن بلدان أخرى، بالرأي القائل بضرورة إيجاد تعبئة دولية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، لأننا نؤمن إيمانا جازما بأن كسب الحرب ضد الإرهاب لن يتحقق من خلال عمل تقوم به دولة واحدة أو مجموعة دول أو حتى مجلس الأمن، وإنما من خلال تصميمنا على أن نعمل معاً على الصعيد الدولي.

إن الأمم المتحدة في هذا الصدد تعتبر المحفل الوحيد الذي يمكنه التصدي بحزم وفعالية لهذا التحدي الذي تواجهه جميع الدول والإنسانية جمعاء، قويها وضعيفها بدون استثناء. وعليه يجب علينا جميعا توحيد صفوفنا لاتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة وذات قاعدة عريضة لدحر هذا الوباء.

إننا نؤكد على التزام حكومات الدول الإسلامية بضم جهودها إلى جهود سائر الحكومات على الصعيد الثنائي والدولي في الكفاح من أجل القضاء على الإرهاب.

وقد ظهر هذا العزم بوضوح على أعلى المستويات وبالأخص في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة، في دولة قطر، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الذي أكد فيه على تنفيذ التدابير العملية كافة بالتعاون مع المجتمع الدولي بما يتماشى مع الالتزامات الناشئة عن القرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي تُعد الدول الإسلامية طرفا فيها.

ينبغي على جميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو الملاذ الآمن لمرتكبي أعمال الإرهاب الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزام في إطار الجهود الدولية الرامية إلى معالجة القضايا العالمية التي تساعد على نشوء الإرهاب، كمشاكل الفقر والجوع والمرض واليأس وغياب المستقبل، وانتشار الصراعات الإقليمية، والحرمان من التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان، وفرص الحصول على العدالة والمساواة في الحماية بموجب القانون الدولي، والافتقار إلى التنمية المستدامة والحماية البيئية، كل هذه الأمور في ظل غيابها توفر أرضا خصبة لظهور الإرهاب على السطح.

إن تعريف الإرهاب وصياغة معاهدة دولية لمكافحته ليست من المسائل الأكاديمية والنظرية، ولكنها مسائل واقعية وعملية. وعلى أساس التعريف الدقيق والشامل للإرهاب يمكن خوض الحروب ضده. وانطلاقا من مثل هذه المعاهدة يمكن تحديد الدول والجماعات التي تستهدفها الحرب، وتحدد الجهات المخولة لقيادة الصراع ضد الإرهاب والإرهابيين والآليات والأدوات المناسبة للعمل ضدهم. إن غياب التفاهم الدولي حول مسألة تعريف الإرهاب والإرهابيين يشجع عددا متزايدا من المنظمات السياسية والدوائر التي تعتنق أيديولوجيات متطرفة على اللجوء إلى أعمال الإرهاب من أجل تحقيق أهدافها. وفي هذا الصدد، فإن بعض منظمات الإرهاب وبعض الحكومات وجدت في عجز المجتمع الدولي في عدم التوصل إلى تفاهم حول تعريف الإرهاب ما يشجعها على تجاهل تلك القيم وعقد الصفقات المشبوهة مع منظمات الجريمة الدولية. كذلك فإن التأخر في بلورة التفاهم الدولي حول مسألة الإرهاب، يفسح المجال أمام بعض الأطراف الدولية لاستخدام هذه المسألة استخداما انتقائيا يشوبه التناقض، الأمر الذي يضعف في نهاية المطاف الحملة الدولية ضد الإرهاب.

يجب على المجتمع الدولي أن لا يخطئ في توصيف الإرهاب من جهة، وبين مشروعية الكفاح ضد الاحتلال المغتصب لأرض الغير وشرعية مقاومته.

إن الإسلام ضد العدوان والإرهاب وضد إيقاع الظلم بالآخرين وضد إيذاء الأبرياء أو قتلهم أو تعرضهم للخطر، وأكد المؤتمر الإسلامي الطارئ المذكور أعلاه على حق الشعب العربي الفلسطيني واللبناني والسوري في مقاومة الاحتلال باعتباره حقا مشروعا تكفله الشرائع والمواثيق الدولية. وأدان المؤتمر في بيانه الختامي إرهاب بعض الدول مؤكدا رفض الخلط بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة.

نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نكرر التأكيد على التزامنا بأن نعمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان. ونؤكد مرة أخرى رفضنا القاطع لجميع أشكال الإرهاب الدولي الذي يعرّض للخطر أرواح الأبرياء وكرامة وأمن البشرية في كل مكان، ويهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار لجميع الدول، والمشاركة في الالتزامات السياسية والتدابير الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، وبما أن الإرهاب الدولي معقد ومتعدد الأوجه، لذلك لن يتسنى لنا أن نهزمه إلا باتباع نهج دائب ومتكامل وقد أثبتت دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي هذا الجهد

مـن خـلال مشـاركتها للحملـة الدوليـة القائمـة الآن علـى مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على اضطلاعكم بالرئاسة لهذا الشهر، وأن أهنئ سلفكم، ممثل مالي، على قيادته القديرة. وأود كذلك أن أهنئ الممثل الدائم لبريطانيا العظمى، السفير السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على قيادته الممتازة.

إن القضية التي ينظر فيها المجلس اليوم لها أهمية خاصة لدى شعب وحكومة دولة إسرائيل. فدولة إسرائيل يهددها الإرهاب منذ استقلالها عام ١٩٤٨، ولا تزال أعمال الإرهاب تهدد حياة المواطنين الإسرائيليين ورفاههم.

وبالأمس، اقترف إرهابي فلسطيني عملا وحشيا آخر في مدينة حديرا الإسرائيلية. ففي حوالي الساعة ١١/٠٠ مساء قام إرهابي من فرقة شهداء الأقصى – وهي مجموعة ترتبط بحركة فتح التابعة لياسر عرفات – بدخول قاعة أعراس يحتشد فيها مئات الأفراد وأطلق النيران ببندقية آلية وقنابل يدوية، فقتل ستة إسرائيليين وجرح أكثر من ثلاثين آخرين. وبعد أن أطلق حامل السلاح عدة طلقات أخطأ الهدف. ولو لم يكن هذا الخطأ قد وقع بالمصادفة، لكانت هذه الهجمة الإرهابية قد أسفرت بكل تأكيد عن مقتل عشرات آخرين.

ونظرا لهذه الهجمات، استحدثت إسرائيل شبكة واسعة النطاق من السلطات الحكومية والتشريعات الداخلية ومجموعة من السياسات العملية والالتزام القوي بمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه. وإنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء عام ١٩٩٦، وإنشاء إدارة لمكافحة الإرهاب في وزارة الشؤون الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وجهود إسرائيل المستمرة الرامية إلى الاشتراك في الحوار والتعاون مع البلدان الأخرى، والمساعي الجارية لتحسين مجموعة واسعة النطاق من التشريعات، كل هذا يؤكد التزام إسرائيل الثابت بمكافحة الإرهاب.

ويوضح تقريرنا المقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لمكافحة الإرهاب والامتثال لطلبات المجلس. ويصف التقرير بالتفصيل الصكوك القانونية الشاملة التي وضعتها إسرائيل والسياسات التي طبقتها للمساعدة على حماية مواطنيها من الأضرار وتقديم الدعم للحملة الدولية ضد الإرهاب.

وقد كان التعاون مع البلدان الأخرى والمجتمع الدولي السمة الأساسية لاستراتيجية إسرائيل المناهضة للإرهاب على مدى عقود. إذ أن إسرائيل قد أدركت منذ زمن بعيد أن تعاظم الطابع العالمي لخطر الإرهاب يزيد من الحاجة إلى التعاون بين الدول. وتعزز التشريعات الإسرائيلية والاتفاقات المبرمة مع الدول الأخرى هذا الاتجاه بشكل متواصل.

ولذلك تتشاطر إسرائيل معرفتها وخبرتها وتقنياتها في مكافحة الإرهاب مع الدول الأخرى وهي تسعى دوما للاستفادة من تجربة الآخرين في مقاومة الإرهاب. وهذه المشاركة المستمرة في المعلومات والخبرات لها أهمية حيوية وكانت تحتل مكانة مركزية في استراتيجيات إسرائيل لمكافحة الإرهاب. وتعلق إسرائيل أيضا أهمية كبيرة على الاشتراك في الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. فوقَّعت إسرائيل بالفعل على عدد من الاتفاقيات الدولية وصدقت عليها. وكثير من الاتفاقيات المتبقية يجري التصديق عليها حاليا.

وحسبما قال العديد من زعماء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتم باستهداف الإرهابيين أنفسهم فحسب. فالإرهابيون يعتمدون على ما تمنحه الدول لهم من دعم ومساعدة وملاذ آمن، والدول التي توفر مثل هذه المساعدة للجماعات الإرهابية هي التي يجب أن تُستهدف بما لا يقل عن استهداف الإرهابيين أنفسهم.

لذلك، على مجلس الأمن أن يضمن امتثال الدول كافة لقرارات المجلس، وإلا فعليها أن تواجه العواقب إذا لم تفعل ذلك. وترحب إسرائيل ترحيبا حارا، في هذا الصدد، بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التي تقوم بدور حيوي لمساعدة الدول على وضع استراتيجيات لمقاومة الإرهاب وضمان الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويجب أن يكون من أهم أهداف اللجنة التدقيق بعناية في التقارير المقدمة بموجب الفقرة ٦ من القرار والرصد الدقيق للإجراءات التي تتخذها الدول حتى تتسق تشريعاتها وسياساتها مع إرادة المجتمع الدولي. وينبغي ألا تمنع اللجنة من استرعاء انتباه الدول التي لا تفي بمسؤولياتها الدولية، وينبغي ألا يسمح لأي دولة بأن تعتقد أن بإمكانها مواصلة دعم الإرهاب دون عقاب.

وبالإضافة إلى الإجراءات الهامة العديدة المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتي اعتمدتها كثير من الحكومات المسؤولة، من المهم ألا نميز في حملتنا ضد الإهاب بين المنظمات الإرهابية على أساس القضايا التي تعتنقها والأهداف التي تعلن أنها تسعى لتحقيقها. وعلينا أن ندافع عن المبدأ القائل إن أي قضية لا تبرر استهداف المدنيين عن عمد ودون تمييز. وعلينا أن نعرف الإرهاب على أساس ما يفعله المرء، وليس على أساس الهدف الذي يفعله من أجله. وحسبما أعلن الأمين العام في أعقاب الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، وما أكده في مناسبات أخرى،

> ”لا يمكن قبول حجة مَن يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. وإذا كان هناك مبدأ عالمي واحد تستطيع جميع الشعوب أن تتفق عليه فهو هذا المبدأ على وجه التأكيد“. (A/56/PV.12، الصفحة ٤)

وستترتب على عدم التمسك بهذا المبدأ عواقب وخيمة على الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، إذ أنه سيضفي قدرا من الشرعية على الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم باستعمال العنف. وسيعمل على تمكين المتطرفين على حساب الزعماء المستعدين لتسوية المنازعات عن طريق الحوار السلمي. وإذا تسامح المجتمع الدولي مع أي عمل من أعمال الإرهاب على اعتبار أنه تكتيك مشروع، فإنه سيجعل الطرائق التي أيدها من أجل التسوية السلمية للمنازعات غير ذات موضوع.

وقد شاركت إسرائيل طواعية في الجهود المناهضة للإرهاب، وهي ملتزمة بمشاركة الدول الأخرى والعمل معها لمساعدة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة الإرهاب. وتأمل إسرائيل أن تكون خبرتها ذات قيمة لدول أخرى، وأن تتمكن في نفس الوقت من التعلم من دراية وخبرة الآخرين في خضم تحدينا المشترك المتمثل في مكافحة الإرهاب الدولي.

وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأننا قادرون على حماية أنفسنا وحماية الأجيال المقبلة من فظائع الإرهاب، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وزيادة وتعزيز التعاون الدولي واستخدام الوسائل المتاحة لنا لاستهداف الدول التي ترعى الإرهاب.

ولا بد لي من أن أضيف، وأنا أختتم بياني، أنني آسف بحق للادعاءات التي لا أساس لها التي قالها ممثل سوريا صباح اليوم. لقد كان بيانه محاولة مكشوفة لتحويل الانتباه

عن سجل سوريا كبلد يدعم ويشجع ويمول ويأوي مجموعة واسعة النطاق من المنظمات الإرهابية. وعندما انتخبت سوريا لعضوية مجلس الأمن، كان المجتمع الدولي يأمل في أن تصبح عضوا في أسرة الأمم لديه إحساس أكبر بالمسؤولية. وبعد الاستماع إلى بيان سوريا صباح اليوم، انتهت إلى أن سوريا لم تستطع حتى الآن أن ترقى إلى مستوى هذا التحدي للأسف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية): (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، يا سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس.

إن الهجمات الإرهابية المحزنة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، توضح أن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا خطيرا، وأننا جميعا معرضون للوحشية واللاإنسانية المرتبطتين عادة بالهجمات الإرهابية. إن الإرهاب لا دين له، ولا جنسية، ولا خلفية عرقية. فالواقع أنه ينكر كل ما تدافع عنه الأديان. ولا مكان في الإسلام أو بين المؤمنين به للتعصب والتطرف والعنف. وينبغي ألا نسعى لإعطاء أي شرعية لهذه الأفعال بربطها ولو بالقراءة المغلوطة للإسلام، الذي يندد بشكل قاطع بقتل نفس بشرية بريئة واحدة ويساوي بين ذلك القتل وقتل الناس جميعا.

وتندد الحكومة الإيرانية بالإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره وأيا كان مرتكبه وأينما ارتكب. وفي نفس الوقت، تشدد إيران دوما على الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة في سعيه للقضاء على الإرهاب.

وهنا ترى حكومتي أن مكافحة الإرهاب تتطلب قدرا كبيرا من الفكر الجماعي والحكمة، إذا أريد أن يكون الرد بعيد النظر ورشيدا، أي رد يركز على الإرهاب باعتباره جريمة، وعلى أسبابه الجذرية، وجوره وإقصائه مما قد يستغله الغوغائيون في إلحاق الأذى البالغ بآدميين أبرياء.

وباعتبار الإرهاب آفة عالمية فهو يحتاج إلى رد أساسه الشمول والعدل والشرعية الدولية. وعلينا أن نستأصل الإرهاب بتغيير العقلية السائدة التي أفرزت تربة خصبة لنمو هذه الآفة. وكل من هو جاد في مكافحة الإرهاب، وخاصة من كان منهم في موقع سلطة عالمية، ينصح بألا يلجأ إلى البيانات والسياسات المنبثقة عن عواطف ممزوجة بمهابة السلطة؛ فليس أمام هؤلاء إلا زيادة الإغراق في العقلية التي تولد الإرهاب.

والأمم المتحدة توفر آلية فريدة لتعبئة المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب من جذوره. فهي محفل ضروري لإقامة تحالف عالمي وبوسعها أن تكفل الشرعية العالمية للرد على الإرهاب لأمد بعيد. وهي في الواقع آلية فعالة يمكن أن تستند إلى موارد وقدرات كل دولة عضو في إطار قائم على القانون وغير تمييزي، وبالتالي التوصل إلى توافق دولي في الآراء على مكافحة الإرهاب.

ومن المهم في غضون ذلك أن نعلن في مكافحة الإرهاب معايير موضوعية تمكن المجتمع الدولي من تحديد ومكافحة الإرهاب بغض النظر عن هوية ضحاياه أو هوية مرتكبيه. وتكمن شرعية واستدامة المكافحة العالمية للإرهاب في تطبيق مجموعة واحدة من المعايير على الجميع. فمن غير المقبول أن تصبح أنماط التحالف وليس الضلوع الفعلي في الأنشطة الإرهابية هي العامل المحدد. ومن ثم تتقوض مصداقية الحملة ضد الإرهاب بشكل خطير حين تقابل السياسات والممارسات المصممة من أجل نشر الإرهاب والفزع بين الشعب الفلسطيني بأسره بصمت قاتل، في حين تشجب مقاومة الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة وفق

الأمزجة. فينبغي ألا يكون هناك شك في أن الأعمال من قبيل القتل خارج ساحات القضاء وهدم بيوت المدنيين وخنق الناس بفرض الحصار على المناطق السكنية على غرار ما يرتكبه جيش إسرائيل الغاصب ضد المدنيين الفلسطينيين إنما تشكل أعمال إرهاب ينبغي أن يتعامل معها المجتمع الدولي على هذا الأساس.

ويقودني ذلك إلى التشديد على مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب الذي يجسده ميثاق الأمم المتحدة، وينعكس في كثير من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. فالذين يقاتلون ضد الاحتلال الأجنبي، ممارسة لحقوقهم المشروعة، ينبغي التمييز بينهم وبين الإرهابيين.

وكنا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قدمنا التبرير الوطني الإيراني عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وأبدينا استعدادنا للتعاون الكامل مع اللجنة. كما أن حكومتي بصدد إكمال صكوكها الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتحديثها. وأشيد هنا بالسفير غرينستوك على التزامه ومهارته في توجيه أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. وأؤكد له استعدادنا لاستمرار التعاون، على الدرب الذي بدأته اللجنة.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، أغلقنا في أيلول/سبتمبر الماضي الحدود المشتركة بين إيران وأفغانستان، ونراقب المناطق الحدودية عن كثب بقصد منع تحركات عناصر القاعدة. ثم إننا وضعنا شروطا للحصول على التأشيرات مع عدد من البلدان المجاورة، بنية منع أي عناصر غير مرغوبة من استخدام الأراضي الإيرانية في العبور إلى أفغانستان أو منها. ولم تتمكن عناصر القاعدة على الإطلاق من استخدام الأراضي الإيرانية، ونحن مصممون على حرمانهم من أي فرصة لدخولها في المستقبل.

ولإيران مصلحة كبرى في التأكد من عودة السلام والاستقرار إلى ربوع أفغانستان، وفي أن تقتلع جذور الإرهاب من ذلك البلد. وجهودنا في سبيل مساعدة الأفغان على إقامة حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق تعود إلى سنوات طويلة مضت. فكان بلدي من بين القلة القليلة التي قدمت كل مساعدة ممكنة إلى الجبهة المتحدة من وقت إنشائها، وبذا يسرنا النجاح في مقاومة الطالبان وضيوفهم الإرهابيين، وأن تصبح أخيرا أداة في دحر الطالبان والإرهابيين وإقامة الحكومة المؤقتة العريضة القاعدة.

وبذل المسؤولون الإيرانيون، وفقا لسياستهم، كل جهد لمساعدة الأفغان على التوصل إلى اتفاق في مؤتمر بون ولم يدخروا جهدا منذئذ في سبيل مساعدة الحكومة الأفغانية المؤقتة على بسط سيطرتها على البلد. وحضر وزير الخارجية الإيرانية وألقى خطابا في تدشين الحكومة المؤقتة، ودعا رئيس الوزراء الأفغاني إلى زيارة إيران، ومن المقرر أن يقوم بهذه الزيارة قريبا. ونحن نرى أن نجاح الحكومة المؤقتة شرط أساسي لعودة الاستقرار إلى أفغانستان ولاقتلاع جذور الإرهاب منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو المراقب الدائم عن فلسطين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، نود أن نعبر عن سعادتنا برؤيتكم في رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ممثلا لبلدكم الصديق، موريشيوس. ويطيب لي أيضا أن أشكر الدول الصديقة التي غادرت المجلس، بما في ذلك بالطبع، رئيس المجلس للشهر الماضي، الممثل الدائم لمالي. ويطيب لي كذلك أن أهنئ أعضاء المجلس

الجدد، سورية وغينيا والكاميرون والمكسيك وبلغاريا، وأن أتمنى لهم كل التوفيق في أعمالهم.

إننا ننضم إلى البيان الذي تقدم به السيد السفير المندوب الدائم للمغرب بصفته رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر. فلقد كانت النية أن تكتفي الدول العربية بهذا البيان على ضوء توجه المجلس للاستماع إلى بيانات ذات طابع إقليمي. لكن البيان الذي ألقي قبل قليل وما توقعناه من هذا البيان، دفعنا إلى المشاركة في هذا النقاش الهام. ونحن نشكركم، أعضاء مجلس الأمن، على إعطائنا هذه الفرصة القيمة. وأريد هنا أن أبدأ بالتعبير عن احترامنا لجهود لجنة مناهضة الإرهاب المشكلة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بما في ذلك جهود رئيسها، السفير جيرمي غرينستوك.

في خطابنا أمام مجلسكم الموقر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي قلنا فيما يتعلق بالإرهاب، إن الجانب الفلسطيني قد اتخذ موقفا واضحا ضد الإرهاب الدولي وضد المجموعات الإرهابية ذات البعد الدولي. وقد كان الجانب الفلسطيني جزءا من الإجماع الدولي الذي تبلور حول هذا الأمر، إثر كارثة ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة.

وانسجاماً مع هذا الموقف الواضح، وقبله، فقد رفضنا أيضاً التفجيرات الانتحارية التي حدثت في إسرائيل واستهدفت المدنيين الإسرائيليين، وأدنّاها باعتبارها أعمالاً إرهابية، وأيضاً باعتبارها خروجاً على الالتزامات الفلسطينية، وكأعمال تلحق ضرراً بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني. (S/PV.4438)

بقي هذا الموقف واضحاً وثابتاً بالرغم من كل ما ارتكبته إسرائيل الرسمية، وليس فقط مجموعات أو منظمات إسرائيلية، من جرائم حرب ومن إرهاب دولة ضد شعبنا، وأيضاً بغضّ النظر عن التاريخ الذي ذكّرنا به قبل قليل ممثل إسرائيل، ذلك التاريخ قبل قيام إسرائيل وبعده، بما في ذلك الأعمال الإرهابية ضد قوة الانتداب بريطانيا العظمى، بما في ذلك على سبيل المثال اغتيال الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة، وبما في ذلك المذابح التي ارتكبت ضد شعبنا على مدار السنوات.

لقد قلنا أيضاً فيما يتعلق بأية أعمال عنف تتم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إننا بينما لا نؤيد ولا ندعم هذه الأعمال، فيما نحن نحاول التوصل إلى حل تفاوضي سلمي، وبينما نقول إن هذه الأعمال لا تنسجم مع التزاماتنا، بما في ذلك التزامنا بوقف إطلاق النار، إلا أننا لا نقبل إطلاقاً أية محاولة لتصوير هذه الأعمال كأعمال إرهابية.

مقاومة الاحتلال الأجنبي عبر السنين كانت وستبقى أمراً مشروعاً وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي الحالة الفلسطينية لا يوجد مدنيون إسرائيليون محميون في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. المستعمرون الإسرائيليون غير شرعيين، أُحضِروا في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول. وقد جاءوا لاستعمار الأرض الفلسطينية وبالتالي نفي وجود وحقوق شعبنا. وأضيف أن معظم هؤلاء مسلحون، بما يجعلهم مقاتلين غير قانونيين أو ميليشيا. وقد انخرطوا عبر السنين في ترويع المدنيين الفلسطينيين والاعتداء عليهم، بما في ذلك على سبيل المثال المجزرة التي ارتكبها أحدهم في الحرم الإبراهيمي في الخليل. (S/PV.4438)

إن أعمال هؤلاء المستعمرين وسلامتهم تبقى المسؤولية الخالصة لقوة الاحتلال.

إنني أيضاً، وعلى أساس النصوص الواضحة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، أتهم حكومة السيد أرييل شارون، حكومة قوة الاحتلال، بارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني وفقاً لسياسات رسمية

لهذه الحكومة. إننا أيضاً نتهم إسرائيل، قوة الاحتلال، بممارسة إرهاب الدولة ضد شعبنا، حيث انخرطت في قتل مدنيين وتدمير منشآت بهدف إثارة الرعب في السكان، وإرغامهم على قبول مواقفها السياسية. ومسؤوليات المجتمع الدولي بالطبع هنا واضحة، ومسؤوليات مجلس الأمن أيضاً واضحة، خصوصاً على ضوء الحملة على الإرهاب الدولي. بالمناسبة كان أمراً مشجعاً هنا أن نسمع ممثل إسرائيل يتحدث على غير العادة عن ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي.

في هذا المجال نعترف بأننا لم نفهم الملاحظة التي قدمت هذا الصباح حول عدم وجود أساس قانوني لمصطلح ''إرهاب الدولة''. إذا مثّل عمل معين إرهاباً، إذا كان عمل معين إرهاباً، فهو كذلك سواء ارتكبه أفراد أو منظمات أو دول. ثم كيف يمكن أن يكون هناك مصطلح مثل ''دولة ترعى الإرهاب'' في الوقت الذي لا يوجد فيه إمكانية لوجود ''إرهاب الدولة''؟ إذا ارتكب مثلاً أفراد ترعاهم دولة معينة عملاً إرهابياً، فهذا إرهاب، وهذه دولة ترعى الإرهاب. أما إذا ارتكب نفس العمل أفراد يعملون في هياكل دولة، ألا يكون هذا إرهاب دولة؟ كيف يمكن هذا؟ نحن نعتقد أن مثل هذا الكلام الغريب لا يمكن أن يخدم أهدافنا المشتركة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومواصفاته، في كل مكان وفي كل زمان.

لعل مثل هذا النقاش يؤكد أهمية إنجاز عمل الجمعية العامة بخصوص استكمال المعاهدة الشاملة لمكافحة الإرهاب. من جانبنا، ومن جانب العديد من الدول الصديقة، اتخذنا موقفاً مرناً يهدف إلى إنجاح هذه الجهود. البعض للأسف يصرّ على استخدام هذا الأمر لخدمة أغراض سياسية غير مشروعة. والأسوأ من ذلك، يبدو أن هذا البعض يحاول في حقيقة الأمر تغيير بعض قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويحاول تحقيق ما يشبه إلغاء البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. هذا غير منطقي، ولا يخدم مصالح المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن ندعو كافة الدول الأعضاء إلى بذل جهود إضافية من أجل التوصل إلى الحلول اللازمة وتحقيق هذا الإنجاز الهام الذي سيساعد الأسرة الدولية على القيام بمهامها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بشكل أفضل، وبشكل أكثر فاعلية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب الدائم من فلسطين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل طاجيكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم يا سيدي على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكركم على دعوتكم لعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن المكرسة لواحدة من أهم القضايا التي تواجه البشرية اليوم.

إن طاجيكستان ملتزمة تماماً بمسألة التعاون البالغة الأهمية مع الأمم المتحدة ومع دولها الأعضاء في مكافحة الإرهاب الدولي . ولأسباب معروفة، نشأ تفهم للحاجة إلى محاربة الإرهاب بشكل نشط في طاجيكستان حتى قبل وقوع الهجمات الوحشية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، وقد أدانتها حكومة طاجيكستان بأشد لهجة. ومنذ وقت غير قريب يرجع إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتمد برلمان بلدنا قانونا خاصا بشأن مكافحة الإرهاب. واليوم، أصبحت طاجيكستان طرفا في معظم الاتفاقيات الدولية العالمية في هذا المجال من مجالات التعاون الدولي.

وفي كفاحنا ضد الإرهاب الدولي، نواصل تعاوننا مع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة الأمن الجماعي، وأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون. واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفر، بطبيعة الحال، دفعة قوية لهذا الكفاح على نطاق العالم. وكان هذا القرار برهانا آخر على عزم المجتمع الدولي على توثيق التعاون فيما بينه لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها.

ومما يكتسب أهمية قصوى بالنسبة لهذا القرار، ألا يعزز فحسب صكوك مكافحة الإرهاب الحالية المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بل أن يكون له أيضا دور حاسم في تطوير آلية عالمية لمكافحة الإرهاب. ومجلس الأمن يتولى دور القائد في هذا المضمار.

والجدير بالذكر أن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن تمكنت، في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى ٩٠ يوما، من إنجاز العديد من المهام المعهودة إليها. ونعتقد أن فعالية أعمال اللجنة تُعزى بدرجة كبيرة إلى ما يبذله رئيسها، السفير السير جيريمي غرينستوك، من جهد هادف ودائب ومفعم بالنشاط. ونحن نؤكد من جديد اهتمامنا العميق بهذه اللجنة وبتوسيع التعاون معها، بما في ذلك من خلال تلقي المساعدات الاستشارية والفنية. وقد كرست طاجيكستان نفسها كلية لقضية التنفيذ التام لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولمواءمة جميع تشريعات جمهورية طاجيكستان مع قرار مجلس الأمن، اعتمدت الحكومة مرسوما خاصا مدروسا ومحددا بدقة. وقامت وزارة الأمن في البلاد بدور الجهة المنسقة المسؤولة عن تنفيذ أحكام قرار المجلس. وبموجب مرسوم منفصل من رئيس طاجيكستان، إيمومالي رحمونوف، صدرت تعليمات إلى البنك المركزي لاتخاذ تدابير من بينها التجميد الفوري للأموال والأصول المالية الأخرى التي يملكها أشخاص ومنظمات ينفذون عمليات إرهابية أو يشاركون فيها أو يساعدون على ارتكابها.

وفي سياق مكافحة الإرهاب تهتم طاجيكستان اهتماما وثيقا بزيادة تكثيف المعركة ضد الاتجار غير القانوني بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نتلقى الدعم والمساعدة من برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. إن الأحداث التي شهدناها مؤخرا أثبتت مرة أخرى أن الكفاح ضد الإرهاب يمثل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه البشرية اليوم. ونحن نتفق مع الرأي القائل إن الكفاح سيكون طويلا وشاقا. وسيظل الدور القيادي في مكافحة الإرهاب مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وطاجيكستان، بدورها، ستبذل كل جهد إضافي ممكن لتوسيع التعاون مع جميع الدول المهتمة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، حتى تسهم إسهاما ملموسا في الكفاح المشترك ضد الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل طاجيكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بلينغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على مبادرتكم التي أتت في وقتها المناسب، بتنظيم هذه المناقشة العامة في مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والمتصل بهذه المسألة. ونحن ممتنون بصفة خاصة للشكل الذي اختير لإشراك الدول التي ليست من أعضاء المجلس في هذه المناقشة. ونعتقد أن هذه الصيغة تستحق النظر فيها كنموذج يمكن الاقتداء به.

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام على بيانه المنير الذي سلط الضوء على الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وقد تميز ذلك

البيان أيضا بتشديده على الحاجة إلى القيام بعمل متسق ومنسق.

وأود أن أضم صوتي إلى الإشادة الجماعية التي وجهت إلى زميلي سفير المكسيك الذي وضع تحت تصرفنا درايته القانونية الواسعة وخبرته الطويلة في هذا المجال. لقد ترأس السفير نافاريتي بقدر كبير من المهارة واللياقة لجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون. سيدي السفير، صاحبتكم أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح.

وأود الآن أن أتوجه بإشادة قلبية وفي محلها إلى السير جيريمي غرينستوك الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على العمل الممتاز الذي تمكنت اللجنة من إنجازه تحت قيادته الحكيمة والمقتدرة في أقل من أربعة أشهر. وأود أيضا أن أشكره على ما وفره لنا هذا الصباح من معلومات بخصوص الجهود المشكورة التي بُذلت في سياق تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد علمنا أن مبادئ توجيهية أعدت لتقديم التقارير المطلوبة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأعدت أيضا قائمة بمراكز اتصال وطنية في سياق مكافحة الإرهاب. وأخيرا، تم تشكيل فريق من الخبراء لمساعدة اللجنة في عملها. هذا فضلا عن إننا شعرنا باطمئنان خاص إزاء كثرة عدد الدول التي قدمت إلى اللجنة، عملا بالأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تقاريرها فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، عملا بذلك القرار. وما من شك في أن هذا يعد دليلا آخر على عزم المجتمع الدولي المتجدد على الوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب – آفة العصر الحديث هذه، وعلى ملاحقة مرتكبيه والمتواطئين معهم دون هوادة.

إن رد المجتمع الدولي السريع والحازم على الهجمات التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، كان له مغزى خاص. فهو يعني أن العالم لن يسمح لنفسه بأن يقع رهينة في أيدي الإرهابيين والمتواطئين معهم ومن يحرضونهم.

إن الطابع العالمي للإرهاب وصلاته الواضحة بالجريمة عبر الوطنية تعني بالضرورة، وهو ما ذكّرنا به الأمين العام هذا الصباح، أنه لا بد من وجود استجابة عالمية ومتسقة من جانب المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة. لذلك، من واجب جميع الدول أن تقدم إسهامات صريحة وبناءة للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالكاميرون، فإن الرئيس بول بيا قد أعرب وبقوة عن إحساس شعب الكاميرون بالسخط إزاء الهجمات التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وأكد تصميم بلادنا على الاشتراك بنشاط في مكافحة هذه الآفة. وكانت الرسالة التي وجهها الرئيس إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في الاحتفال التقليدي بالسنة الجديدة مكرسة في مجملها لهذا الموضوع، مما يُعد دليلا قويا آخر على التزام الكاميرون الذي لا لبس فيه بهذه القضية.

وبالنسبة للكاميرون، فإنه مثلما قال رئيس جمهوريتنا، لا شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية، التي لا تؤثر إلا على الأبرياء، بحكم تعريفها. فالإرهاب لا يمكن احتماله، ولا بد من مكافحته بكل أشكاله. وتشكل الممارسات غير المقبولة التي يولدها الإرهاب، بما في ذلك الإحساس بالخوف والكراهية والتعصب، مصدر قلق بالغ وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين على حد سواء. وترى الكاميرون أنه لكي نضع نهاية للإرهاب، لا بد لنا – كما قال رئيس دولتنا – من أن نجعل السلام يسود السياق الدولي، وذلك بمعالجة حالات الظلم التي تشكل أرضا خصبة يترعرع فيها التعصب والتي تستخدم كذريعة سهلة لتبرير الإرهاب.

ولقد اتخذت الكاميرون الخطوات الضرورية لكي تنفذ في أراضيها التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى الصعيد الداخلي، تم اعتماد التشريعات الملائمة التي تجعل بالإمكان مكافحة الأنشطة الإرهابية. واتخذت السلطات الأمنية التدابير اللازمة لمنع استخدام أراضيها كمسرح للقيام بأعمال إرهابية أو أنشطة مرتبطة بالإرهاب. وأخيرا، تم تخصيص مركز تنسيق لمكافحة الإرهاب أُلحق برئاسة الجمهورية.

وعلى الصعيد الدولي، انضمت الكاميرون إلى أغلبية الصكوك القانونية المناهضة للإرهاب، وشاركت على الصعيد الإقليمي الأفريقي في وضع اتفاقيات واستراتيجيات لمكافحة هذه الآفة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

وتعتزم الكاميرون الاستمرار في تقديم كل الدعم اللازم إلى لجنة مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال المشاركة بنشاط في أعمال تلك اللجنة. ونقدم دعمنا غير المشروط لبرنامج العمل الذي قدمه لنا رئيس اللجنة، ونكرر له التأكيد على ارتياحنا الكامل للطريقة التي أدار بها حتى الآن أعمال اللجنة بروح من الشفافية الكاملة، لا سيما من خلال الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها، ونشجعه على مواصلة السير على هذا الطريق.

ولدى قيام الجمعية العامة بالنظر في موضوع الإرهاب في دورتها السادسة والخمسين، أكدت الكاميرون على ضرورة تقديم مساعدات إلى البلدان النامية بغية تعزيز قدراتها الوطنية الإقليمية على مكافحة الإرهاب. ونرحب بما جاء في الفقرة ٤ من برنامج العمل. فقد تم أخذ شواغلنا في الاعتبار بشكل خاص ونحن نتطلع إلى العروض بتقديم المساعدة، وسيسرنا بصفة خاصة أن نستمع إلى ما سيقوله رئيس اللجنة عن ما تعتزمه اللجنة وما يمكنها أن تفعله لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال تنظيم حلقات دراسية تدريبية وإعلامية.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن الصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب. يشكل قمع الإرهاب مجالا خصبا بشكل خاص للقانون الدولي، غير أن الاتفاقيات الحالية تخص في معظمها فئات معينة من أعمال الإرهاب. ولذلك، فإنها لا يمكن أن تشكل استجابة ملائمة لتعزيز فعالية التعاون الدولي. وهذا يؤدي إلى مساعدة البعض على الاستمرار في استغلال الثغرات القانونية لارتكاب أعمال إرهابية. ولهذا، نقترح على المجلس أن يشجع اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب، التي ستجتمع عما قريب في نيويورك، على أن تستكمل على وجه الاستعجال وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. ونرى كذلك أنه ينبغي أن تُدعى هذه اللجنة المخصصة إلى استكمال مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ولا يبقى لي في الختام إلا أن أعرب عن امتناننا لزملائنا لعبارات التهاني والكلمات الطيبة التي وجهوها إلى الكاميرون بمناسبة انضمامها إلى عضوية مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد نافاريتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن مدى اغتباط وفد بلادي للطريقة المتسمة بالموضوعية والنزاهة والشفافية التي تديرون بها مناقشات المجلس. لذا، فإنني أهنئكم بحرارة.

ويعلن وفد بلادي مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به سفير كوستاريكا صباح اليوم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. ونرى أن الكثير من آرائه قد تم التعبير عنها أيضا في البيان الذي ألقته عصر اليوم السفيرة دورانت ممثلة جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

وإننا ممتنون أيضا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب على البيان الذي أدلى به هذا الصباح، والذي مكن من تركيز مناقشة اليوم على عمل اللجنة في الحاضر والمستقبل - وتلك مهمة أساسية لهذه المنظمة.

وقد أعربت المكسيك سلفا، في مناسبات أخرى، التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب الدولي وأشارت إلى إجراءات محددة اتخذتها. ويوفر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أداة إضافية لزيادة فعالية جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وأوضحت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر البشعة الخطورة البالغة لأشكال الإرهاب الراهنة والحاجة إلى العمل في انسجام لمنع الجماعات الإرهابية من بذر الإرهاب والدمار بين السكان.

ويؤكد بلدي من جديد استعداده لمواصلة العمل على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والترتيبات المعتمدة في محافل الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها الجمعية العامة. ومن الواضح أن الإطار القانوني العريض الذي أنشأه المجتمع الدولي عبر السنين يوفر أسسا للتعاون الدائم. وإذا ما طبق بنية حسنة وبدون الكيل بمكيالين، فمن شأنه أن يمكننا من مكافحة الإرهاب بفعالية.

ولقد قدمت المكسيك إلى المجلس التقرير المشار إليه في الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وستواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه، بما يشمل إطار أمريكا الشمالية، وذلك باعتماد إجراءات مشتركة أو منسقة من بلدانها الثلاثة في مجالات منها مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات، ومراقبة عمليات التحويل المالية والاتجار بالأسلحة.

وأود أن أقصر بياني على عرض وجهة نظر المكسيك في عمل لجنة مكافحة الإرهاب وتوجهها في المستقبل.

إن هدف اللجنة هو تمكين الدول من زيادة مستوى قدرتها على مكافحة الإرهاب. ومن أجل بلوغ ذلك الهدف، من الأساسي كفالة الشفافية والموضوعية في أداء عملها؛ وإجراء أوسع حوار ممكن بين أعضائها والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة؛ والتنسيق الوثيق مع المحافل الأخرى التي تطبق تدابير مماثلة للتدابير المتوخاة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وهذه العناصر بالذات - الشفافية، والموضوعية، والحوار، والتعاون - قد تميزت بها الإجراءات التي اتخذتها اللجنة حتى الآن. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لرئيسها، السير جيريمي غرينستوك، على الطريقة التي أدار بها أعمالها، وأن أعرب مرة أخرى عن دعم المكسيك الثابت لعمله. وإنني كذلك ممتن للإسهامات الممتازة التي قدمها نواب رئيس اللجنة الثلاثة.

إن رئيس لجنة مكافحة الإرهاب قال هنا بنفسه إن اللجنة ليست محكمة، ولكنها تجد في التعاون الدولي النطاق الطبيعي لعملها، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

والمساعدة التقنية، عندما تطلبها الدول المعنية، عنصر أساسي في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب على اللجنة مساعدة الدول في التغلب على المصاعب التي تواجهها في تنفيذ القرار، خاصة وأن ثلث العدد الكلي من أعضاء منظمتنا لم يقدموا تقريرهم الأولي بعد إلى اللجنة والمجلس. وبالتالي أود أن أعرف ما يمكن أن يقترحه السفير غرينستوك من توجيهات بغية تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلدان التي تحتاجها حقا، بالإضافة إلى التدابير المتخذة سلفا - على سبيل المثال، توسيع وتطوير دليل المساعدة الذي ألفته اللجنة.

وتشير الفقرة ٤ من منطوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي وأشكال السلوك الإجرامي الأخرى. وقد شدد مختلف الممثلين الذين تكلموا في مناقشة اليوم على هذه النقطة. وأبدت مختلف المؤسسات الدولية المختصة في هذا الصدد استعدادا للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ولمساعدة الدول على تنفيذ ذلك القرار.

ولقد بدأ إجراء حوار يبعث على الارتياح مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي لذلك الحوار أن يشجع الاستخدام الفعال للموارد وتجنب أي تكرار للجهود، وينبغي أن يسهم بفعالية في تعزيز القدرة التقنية للدول على مكافحة الإرهاب. ومن المهم أيضا، في نظر وفدي، العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الإرهاب النووي. وينبغي توسيع الحوار والتنسيق ليشمل المحافل الأخرى التي تجري فيها حاليا مناقشة التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب.

وينبغي لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن يكون متسقا مع الإطار القانوني المتعدد الأطراف. وينبغي على وجه الخصوص ضمان أن يكون الاضطلاع بالتدابير المشتركة أو المنفصلة التي يتخذها الأعضاء في تعاون مع المنظمة متوافقا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك حماية حالات اللجوء الحقيقية.

وكما قيل هنا، لكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة يجب أن تكون في توافق تام مع ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإلا فإن جهودنا ستكون ذات أثر عكسي.

وتأمل المكسيك في أن يؤدي روح التعاون المتجدد السائد في الأمم المتحدة إلى ختام ناجح لأعمال اللجنة الخاصة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠. ومما يشجعنا البيانات التي استمعنا إليها طوال اليوم فيما يتعلق بإمكانيات عملها. ولذا فمن المأمول أن يُمكن، خلال دورتها السادسة، حل المسائل المعلقة وإحراز تقدم في اعتماد صكوك دولية جديدة، وبالتالي تعزيز إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

وعليه، فإن المكسيك ترى أن مما لا غنى عنه أن يتم على وجه السرعة إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب، فهي صك يمنح المجتمع الدولي إطارا أكثر وحدة في مجال مكافحة هذا البلاء ويمكّن من شمول جميع أشكال الإرهاب الأخرى التي لم تذكر بالتحديد في الاتفاقات الأخرى.

واسمحوا لي في الختام أن أمارس حقي ليس في الرد وإنما في الإعراب عن الشكر. إذ استمعت إلى العديد من الكلمات الرقيقة للغاية التي قيلت أثناء هذه الجلسة. إننا في غاية الامتنان حيالها. وقد كان امتيازا لي أن أمثل المكسيك في هذه المنظمة في السنة التي أتت ببلدي إلى المجلس.

وسأطلب من زملائي في المجلس، ومن الممثلين لدى المنظمة بشكل أعم، أن يقدموا إلى خليفتي السفير ادولفو اكويار زنسير نفس التعاون الواضح والصداقة السخية اللذين شرفتموني بهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لموريشيوس.

بادي ذي بدء، أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير غرينستوك، على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات بشأن عمل اللجنة. ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في تقديم إشادة خاصة إليه على العمل الممتاز الذي يؤديه في اللجنة.

لقد أثبتت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر مرة أخرى أن مكافحة الإرهاب الدولي ليست مهمة في حد ذاتها فحسب، بل تظل أيضا الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول. وأصبحنا نُدرك أن ما من بلد، سواء كان كبيرا أو صغيرا، غنيا أو فقيرا، متقدما أو ناميا، يمكن أن يضمن أمنه من مثل هذه الهجمات المروعة التي يشنها الإرهابيون. لذلك بات الإرهاب الدولي تحديا عالميا ملحا ومعقدا لا يمكن التنبؤ به ويتطلب اهتماما عاجلا على جميع الصعد. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي هو نهج جماعي إلزامي وإجباري لتخليص العالم من بلاء الإرهاب، هو أنسب خطوة في هذا السياق، ويتطلب دعما إجماعيا منا جميعا.

إن الاستجابة الغامرة من الدول، ضمن الحد الزمني المستهدف لتقديم التقارير الوطنية، هي عمل فذ في حد ذاته. والعدد الكبير من التقارير الواردة حتى الآن يعكس جدية القضية وكذلك تفاني الدول الأعضاء والتزامها بتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويُظهر هذا الإصرار القوي والثابت لدى الجميع عموماً على التخلص من الوباء الذي يمثله الإرهاب الدولي. ولكن لا يمكننا أن نكون راضين عن أنفسنا. ولأن الإرهاب هو أحد التهديدات الرئيسية للبشرية، فقد جعل ذلك مهمتنا أكثر صعوبة. إننا على يقين أنه بحلول ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ سيكون قد تم استكمال استعراض المجموعة الأولى من التقارير. وفي هذا الصدد، يحث وفدي الدول التي لم تُسلم تقاريرها الوطنية حتى الآن على أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

ولن تكون مكافحة الإرهاب الدولي سهلة بدون خطة عمل شاملة وجماعية. إنها معركة تحتاج فيها جميع الدول إلى العمل بسرعة وبحزم. والإخفاق من دولة واحدة يمكن أن يُقوض الترابط الداعم الذي يحتاجه المجتمع الدولي بشدة لكي يكافح – بكل الوسائل ووفق ميثاق الأمم المتحدة – التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين. لذلك ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بالكامل في تنفيذ أحكام القرار وأن تقيم الآليات اللازمة على الصعيد الوطني بهدف تخليص العالم من بلاء الإرهاب الدولي.

وعلى الصعيد الوطني في بلدي، يتم تكريس كل جهد نحو منع وقمع الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، نتعاون بالكامل مع المنظمات الدولية والإقليمية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالإرهاب. وفي آذار/مارس من هذا العام، سينظر مجلس موريشيوس الوطني في مشروع قانون لمنع الإرهاب، ومشروع قانون للاستخبارات المالية ومكافحة غسل الأموال، ومشروع قانون للأمور الجنائية والأمور المتعلقة بها (المساعدة المتبادلة). ويتضمن قانون منع الإرهاب جميع أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في محاربة الإرهاب. إننا مقتنعون بأن مشاريع القوانين المقترحة ستعزز التدابير القائمة بالفعل من أجل التصدي للأعمال الإرهابية وتمويلها.

وعلى الصعيد الإقليمي، ففي اجتماع الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجنة وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المنعقد في لواندا، أنغولا، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أكدت موريشيوس، إلى جانب أعضاء الجماعة الآخرين، على الحاجة إلى آليات إقليمية ونهج منسق لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبوصف الدول الأعضاء أطرافاً في إعلان لواندا، أدانت جميع أعمال الإرهاب إدانة صريحة وتعهدت بالانضمام إلى الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب والتصديق عليها، وهي الصكوك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وتعهدت بإدخالها في قوانينها المحلية. كذلك اتفقت الدول على التعاون على جميع الصعد في تبادل المعلومات وتحديد هوية الأشخاص والمؤسسات والشبكات المرتبطة

بالإرهاب ومنع استخدام أعضاء الجماعة الإنمائية كقواعد أو مراكز دعم لجماعات من أفراد مشاركين في أعمال إرهابية.

والمعركة ضد الإرهاب الدولي فريدة من نوعها في حقيقة الأمر حيث أنها تتطلب تعاونا وثيقا داخل المناطق وفيما بينها بشأن القضايا ذات الصلة، مثل قمع تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغسل الأموال. ونحن نعتقد أن الالتزام القوي بمعالجة مشكلة الفقر بوصفها أولوية من شأنه أن يكون مفيدا، حيث أن الفقر هو أحد الأسباب الجذرية للإرهاب في أغلب الحالات. ويؤيد وفدي بقوة جميع المناهج الإقليمية المعتمدة حتى الآن في معالجة هذه القضايا، كما هو مطلوب في إطار الفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويؤيد وفدي بالكامل منهجية العمل التي تتبعها اللجنة. إذ أن الشفافية والإنصاف، اللذين أصبحا الآن معيارا قياسيا في عمل اللجنة، يعطيان التأكيد اللازم للدول الأعضاء بأن جميع قواعد الموضوعية والحياد تُحترم وتُطبق بشكل صارم. واللجنة، بوصفها مجرد هيئة راصدة، ليست قائمة لكي تصدر أحكاماً أو لكي يتم تفسيرها على أنها قوة شرطة. إنها آلية عمل قائمة، مثلما ذكر الرئيس في إحاطته الإعلامية بحق، لكي تساعد الدول في تنفيذ جميع أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومع إرشاد الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية وبتعيين فريق من الخبراء لمساعدة اللجنة وكذلك الدول الأعضاء التي تحتاج المساعدة في المجالات المختلفة في عملية التنفيذ، نحن مقتنعون بأنه سيتم تنفيذ ولاية اللجنة، كما يحددها القرار، ضمن الإطار الزمني المحدد.

وحيث أن الإرهاب يصيب لب كل ما تناضل من أجله الأمم المتحدة، ويمثل تهديدا عالميا للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والاستقرار، فإن ما نحتاجه هو جهد دولي جماعي حقيقي لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ويمكن للجنة أن تكون أداة هامة في هذا الصدد، ويسعدنا أن نراها عازمة على تأدية ولايتها بأكثر الأساليب تفانياً.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أشيد مرة أخرى بزميلي من المكسيك، الذي نودعه بحرارة شديدة. ومن المؤكد أننا سنفتقده كثيرا.

استأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

والآن أعطي الكلمة للسير جيريمي غرينستوك ليرد على الأسئلة والملاحظات المطروحة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ما أقوله ردا على هذا النقاش اليوم هو بصفتي الشخصية كرئيس، ولكني أعتقد أن أعضاء اللجنة لن يجدوا صعوبة فيما أوشك على قوله.

كلنا في اللجنة ممتنون غاية الامتنان للأعضاء جميعا على دعمهم لما نحاول أن نفعله في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولدينا مجموعة من التصريحات الواضحة جدا التي تُعبر عن ذلك التأييد خلال نقاش اليوم. وأجد أنه شئ فعال جدا أن نتمكن من الربط في مناقشاتنا بين مداخلات وبيانات أعضاء المجلس. والشفافية هامة فيما نفعله، ليست بوصفها إيماءة أو سبيلا لخدمة مصالح مجلس الأمن على نطاق أوسع، ولكن لأنها أمر ضروري ولمصلحة الجميع أن نجعل معركة مكافحة الإرهاب معركة فعالة. والقضية هي أننا نعمل معا في هذا الجهد، وسوف نستمر بلا شك في ذلك – ونود هنا طمأنة ممثل نيبال، ضمن غيره.

إننا نبني توافقا في الآراء بشأن هذا الموضوع، وأصبح هناك الآن افتراض عملي بأن لدينا نهجا عالميا لمكافحة الإرهاب، يمثل أداة حقيقية تماما لقمع الاستخدام

البغيض للعنف الذي شهدناه في الماضي، والماضي القريب بشكل خاص. وقد شعرت في مناقشة اليوم أنه كان يتبادر إلى أذهان الأغلبية الساحقة من المتكلمين في شكل مفهوم بالغ الوضوح ما يلي: علينا أن نوسع قدر الإمكان من نطاق توافق الآراء بشأن ما نتعامل معه وكيفية التصرف حياله، مع التركيز على جعل جهود اللجنة فعالة قدر الإمكان في حدود هذا النطاق.

وأعتقد أنه يصح أن أضيف مشورة أو اثنتين إلى جميع الدول الأعضاء بشأن ما سيحدث في الفترة المقبلة. إن عملية دراسة التقارير - وهي عملية نطورها، كما يعلم أعضاء اللجنة، ونحن نمضي قدما مع المساعدة الناجعة وغير العادية من خبراتنا - ستكون عملية متواصلة ومستمرة. ولهذا السبب، نريد من الدول أن تحضر الجلسات التي تعقدها اللجان الفرعية، التي أشارت إليها أيرلندا في بيانها، ضمن آخرين. والأمر لا يتعلق بتوقعنا ردودا مباشرة من الدول الأعضاء في هذه المرحلة، إلا أننا نريد تعريف الدول الأعضاء قدر الإمكان بالعملية التي سنُقدم عليها. وستمر هذه العملية بعدة مراحل. وينبغي ألا يتوقع أحد عدم توجيه اللجنة أسئلة إليه للمتابعة. وأعتقد أن على الدول الأعضاء أن تتوقع، على مدى الأشهر المقبلة، تبادلا للآراء مع اللجنة للتأكد من تحسن قدرتها على الوفاء بالالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتعزيز تلك القدرة إلى أقصى حد ممكن.

وتساءل العديد من المتكلمين في هذا السياق عن المساعدة. وقد أسهب السفير نافاريتي في الحديث عن تلك النقطة، وطلب توجيها إضافيا بشأنها. إننا نُعد الآن قائمة تسمح للدول الأعضاء بأن تنظم بنفسها طلب المساعدة التي تحتاج إليها. وإن كانت اللجنة نفسها ستكون دليلا يعرّف الدول الأعضاء بأهم مجالات المساعدة، التي تشمل المؤسسات الدولية، بما في ذلك أجزاء من الأمم المتحدة، والاتفاقات والترتيبات الثنائية القائمة، والتي قد تزيد نتيجة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وجهودنا نحن ولجنة مكافحة الإرهاب ذاتها، بما في ذلك خبراؤها، الذين سيتولون تقديم المشورة بشأن المساعدة التي يمكن إتاحتها.

والمال جزء من هذه العملية، إلا أن المصادر الأكثر أهمية للمشورة والمساعدة ستتمثل في النماذج - النموذج التشريعي لكل منطقة ثقافية - والأمثلة التي ستوضع للعمليات والآليات والتي يمكن للدول الأعضاء أن تجدها في منطقتها أو لدى الدول الأعضاء الشبيهة بتفكيرها. وتعتزم اللجنة زيادة ترتيبات الاتصال في هذا المجال على وجه التحديد، ربما من خلال تعيين مزيد من الخبراء، كي يتسنى لنا معرفة ما ستفعله المؤسسات الأخرى، وكي نكون على علم بمزيد من التفصيل بما هو متاح للدول الأعضاء، على أن نتابع مع الدول الأعضاء ذاتها كيف يمكنها أن تستخدم تلك المجالات. إذا، في الأسابيع والأشهر المقبلة ستصدر مشورة إضافية بشأن المساعدة، بالإضافة إلى الدليل، الأمر الذي أعتقد أنه يمثل مساعدة عملية حقيقية للدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة الآخرين في تفعيل آدائها قدر الإمكان.

وهناك أيضا تأكيد قوي في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الرقابة المالية - وقد تحدث السفير فالديفييسو عن ذلك في بيانه - وأعتقد أنه محق تماما - وسنظل على اتصال بالمؤسسات المالية، ناهيك عن فريق العمل المالي. وفي اجتماع هونغ كونغ لهذا الفريق وعلى هامش ذلك الاجتماع بصفة خاصة سنتناول الترتيبات الخاصة بالمجموعات للمضي قدما في مجال الرقابة المالية، الأمر الذي سيكون موضع اهتمام هذه اللجنة، وسنوالي الاتصال بهذا الفريق.

ولكن أعتقد أن أهم كلام سمعناه اليوم كان عن تقيُّد مزيد من المنظمات بالالتزامات على الصعيد الإقليمي. فقد أعربت ١٢ منظمة عن التزامها، رسميا أو غير ذلك،

على الصعيد الإقليمي، وهي الاتحاد الأوروبي؛ ومجموعة ريو؛ والمجموعة العربية؛ ومجموعة وارسو؛ والجماعة الكاريبية؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا؛ ومجموعة الثمانية؛ ومحفل جزر المحيط الهادئ؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ ودول آسيا الوسطى. أعتقد أنها استجابة رائعة.

وفي هذا المجال أيضا، أعتقد أن على اللجنة أن تفكر في إنشاء محاور للاتصال. وربما تفكر أيضا في تعيين خبراء يمكنهم أن يبقوا على اتصال مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الخبراء ممن تتوفر لديهم الخبرة في هذه المناطق ويمكنهم أن يعملوا دواما كاملا لحسابنا، أو لبعض الوقت، بغية النهوض بالتعاون الإقليمي، لأن الاستفادة القصوى من القدرات العملية للمناطق كيما يساعد بعضها البعض الآخر وتعمل معا من أجل إبقاء الإرهابيين والدعم الذي يحصلون عليه بعيدا عنها، هي المجال الذي سنحقق فيه أكبر تقدم. وأعتقد أن اللجنة ستحتاج إلى التركيز على ذلك المجال بفعالية كبيرة.

لذلك، ومثلما قال العديدون – وأعتقد أن بنغلاديش قالت ذلك أولا – ليس هناك مجال للاكتفاء بالرضا عن الذات حيال ما نفعله. ثمة بعض المهمات الصعبة جدا، ليس أقلها التأكد من تحقيق أكبر قدر من التماسك بدلا من الانقسام في كيفية معالجة هذا الأمر سياسيا. ولقد بدأت اللجنة بداية رائعة، لأن أعضاء اللجنة أرادوا أن يفعلوا ذلك بتلك الطريقة. وأنا أشكرهم مجددا وأشكر بخاصة أعضاء المكتب على جعل ذلك أمرا ممكنا. وهناك قدر هائل من العمل في الأسابيع المقبلة. فذلك سيكون اختبارا هاما لكل منا، وسيسرنا أن نعود إلى مجلس الأمن لإفادته عما حصل عندما نمر بتلك التجربة الشديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على تعليقاته وإجاباته الإضافية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الذي طلب الكلمة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي أن يرد بشكل مختصر على ما ورد من ادعاءات لا أساس لها في بيان ممثل إسرائيل.

من المعروف أن إسرائيل هي التي جلبت الإرهاب إلى الشرق الأوسط. ولا أجد حاجة إلى تذكيركم، ونحن بشكل خاص في قاعة مجلس الأمن، بملايين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، ومجازر صبرا وشاتيلا، ومجزرة قانا، ومجزرة الحرم الإبراهيمي، ناهيكم طبعا عن احتلالها للأراضي العربية المستمر حتى الآن. ومرة أخرى نقول، إن لم يكن هذا إرهابا، فماذا يكون؟

إن سورية تأوي وتساعد وتمد يد المحبة لحوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني، يروق لمندوب إسرائيل أن يسميهم إرهابيين، في الوقت الذي هم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن. ونؤكد أنه لا توجد في سورية إلا مكاتب اجتماعية وإعلامية تمثل أبناء هذا الشعب ومشرديه.

لقد أكدت دول العالم ثقتها بسوريا، وانتخبتها بأغلبية شبه مطلقة لعضوية هذا المجلس الموقر. وسوريا لن تنجح في مهمتها حتما وفقا للمعايير التي تعتمدها إسرائيل للنجاح والقائمة على الاحتلال والقتل والإرهاب والدمار. وفي كل الأحوال، فإننا لا نعتقد بأن إسرائيل هي أفضل من يزعم النطق باسم المجتمع الدولي.

من زاوية أخرى، غمرتني الوفود، جميع الوفود التي تحدثت هذا اليوم أمام هذا المجلس الموقر بتهانئها الحارة.

وهذه ثقة غالية نقدرها للجميع وهي الرد على ادعاءات ممثل إسرائيل. ونؤكد للجميع مرة أخرى أننا سنكون موضع هذه الثقة الغالية.

بشكل مختصر، إن سوريا، وأنا أؤكد باسم سوريا، أنها على استعداد الآن وكما كانت دائما للعمل مع جميع دول العالم من غربها إلى شرقها ومن شمالها إلى جنوبها بغية محاربة الإرهاب والقضاء عليه. ونحن على استعداد للقيام بذلك فورا ودون شروط. وقد أعلمنا كل من زار دمشق بهذا. وهنالك تعاون وثيق مع جميع الدول التي طلبت هذا التعاون وأعربت عن رغبتها فيه.

وفي النهاية، نؤكد أن نضالنا ومقاومتنا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة هو نضال عادل ومشروع بموجب الميثاق والشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة. وأود مرة أخرى أن أتوجه بالشكر للسير جيرمي غرينستوك للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. وقد كانت هذه الجلسة جلسة مفيدة للغاية.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.